البُعد المَقْصِدي التَّدَاولي للتَّصغير
في ضوء ثنائيَّاته الدِّلالية
دراسة صرفيَّة تأصيليَّة

د./سيد عبد الخالق سيد إسماعيل

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بقسم اللغة العربية

جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية

والأستاذ المشارك بكلية الآداب، جامعة الوصل

دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

(العدد الخامس والثلاثون)

(الإصدار الأول)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

البُعد المَقْصِدي التَّدَاولي للتَّصغير في ضوء ثنائيَّاته الدِّلالية
دراسة صرفيَّة تأصيليَّة

سيد عبد الخالق سيد إسماعيل
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بقسم اللغة العربية، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية.
والأستاذ المشارك بكلية الآداب، جامعة الوصل، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
البريد الإلكتروني: dr.sas91@yahoo.com

ملخص البحث: أحمدُ الله ربَّ العالمين على إنعامه وتوفيقه، وعلى فضله وتيسيره، وأصلِّي وأسلم وأبارك على خاتمِ أنبيائِهِ ورسله وأصفيائه، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وأتباعِهِ وأحبابه، وبعد.

يسعى هذا البحث إلى معرفة البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لشواهد التَّصغير وأمثلته في كتب الصرفيين في ضوء ثنائيَّاته الدِّلالية، وهي فكرة نمت عندي أحاول فيها أن أحدد البعد الدلالي للشاهد الصرفي الذي وقع بين الثنائيات المتناقضة في ظل التداولية، فضلا عن محاولة تأصيل هذا الظل التداولي، والإشارة إلى جذوره العربية التراثية عند علمائنا القدامى؛ ومن ثَمَّ جاء البحث يحمل عنوان: "**البُعد المَقْصِدي التَّدَاولي للتَّصغير في ضوء ثنائيَّاته الدِّلالية: دراسة صرفيَّة تأصيليَّة**"، وقد بذل فيها الباحث سعة جهده لكي يثبت فيها مدى تجذُّر ظل النظرية التَّداوليَّة في التُّراث الصَّرفي في الإطار العام، وفي ضوء ثنائيَّات التَّصغير الدِّلالية الصرفيَّة في الإطار الخاص، وأنَّ روافدها الرئيسة هي التُّراث، ومن ثَمَّ فإنَّ الباحث قد قام بدراسة هذه الفكرة في ضوء الثنائيات الدلالية، محاولا تأصيل هذا البعد المقصدي التداولي تأصيلا صرفيًّا، معتمدًا على الشواهد والأمثلة الصرفية للتَّصغير التي ذكرها الصَّرفيُّون في شتى مصادرهم ومؤلفاتهم الصرفية، وتوجيههم لدلالاتها وتقعيدهم لما استشهدوا بها عليه.

وليس المقصود من هذه الدراسة هو البحث في التداولية في حد ذاتها، ولا الحديث عنها حديثًا مفصَّلا؛ ولا التأصيل لها بصفة عامة بمعزلٍ عن موضوع البحث الأساسي، ولكنَّ الغاية هو الإفادة منها للوصول إلى البعد المقصدي للشاهد أو المثال الذي ساقه الصرفي لتوضيح القاعدة التي تتعلق بدلالة التَّصغير في ذلك الشاهد أو المثال في ضوء ما أسماه الباحث بالثنائيات الدلالية التي وجد أنَّ جُلَّ حديث العلماء من النُّحاة والصرفيين يجري بينها تصريحًا منهم أو تأويلا، وإن كانت حاجة الدراسة قد تستلزم أن نقدم فكرة موجزة عن التداولية اللغوية بداية من مفهومها ونشأتها، ومرورًا بموضوعها ومرتكزاتها الخارجية والذاتية وروافدها وأهميتها وأقسامها، وانتهاء بموجز تأصيلي لهذه النظرية، ثم الحديث عن مفهوم الباحث للبعد المقصدي التداولي كمرحلة من مراحل البحث.

وقد جرى البحث في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوها خاتمة وقائمة للمراجع على النحو التالي:

المقدمة: تتناول الفكرة والعنوان والمنهج والدراسات السابقة، والتمهيد: للمفاهيم والمصطلحات من خلال:

أولًا: موجز عن التَّداوليَّة والبُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ:

١ـ التَّداوليَّة. ٢ـ البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ.

ثانيًا: التَّصغير تعريفه ودلالاته. ثالثًا: المقصود بثنائيَّات التَّصغير الدِّلالية.

المبحث الأوَّل: البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ في ضوء ثنائيَّة الحكم: (التَّحقير–التَّعظيم).

المبحث الثَّاني: البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ في ضوء ثنائيَّة التَّقليل: (الكم–العدد)، (الحجم–الذَّات).

المبحث الثَّالث: البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ في ضوء ثنائيَّة التَّقريب: (الزَّمان–المسافة) والمكانة: (التَّحبُّب–التَّرحُّم).

ثم أعقبت هذه المباحث خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات وقائمة المراجع، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الكلمات المفتاحية: **البعد المقصدي – الثنائيات الدلالية – التصغير – التداولية – التأصيل الصرفي.**

The pragmatic dimension of minimization in the light of its semantic binaries: an authentic morphological study

Syed Abdul Khaleq Syed Ismail
Assistant Professor of Grammar, Morphology and Presentations, Department of Arabic Language, Minia University, Arab Republic of Egypt.
And Associate Professor, College of Arts, Al Wasl University, Dubai, United Arab Emirates.
E-mail: dr.sas91@yahoo.com

Abstract: I thank God, Lord of the worlds, for His blessings and success, and for His grace and facilitation, and I pray, become safer, and bless the Seal of His Prophets, His Messengers, and His purists, and upon his family, companions, followers and loved ones, and after.

This research seeks to know the intentional pragmatic dimension of the evidence of miniaturization and its examples in the books of morphologists in the light of its semantic binaries, an idea that has grown in me trying to determine the semantic dimension of the morphological witness that occurred between the contradictory binaries in the shadow of pragmatic, as well as trying to root this pragmatic shadow, and refer to its traditional Arab roots according to our ancient scholars; And then the research came under the title: "The intentional deliberative dimension of minimization in the light of its semantic binaries: an authentic morphological study." In it, the researcher exerted his efforts to prove the extent of the rooting of the pragmatic theory in the morphological heritage in the general framework, and in light of the deductive morphological binaries in the semantic diminutive. The special framework, and that its main tributaries are the heritage, and then the researcher has studied this idea in the light of semantic binaries, trying to root this pragmatic dimension morphologically, relying on the evidence and morphological examples of miniaturization mentioned by the morphologists in their various sources and morphological writings, and directing them to its semantics and limitation. When they were martyred for it.

The purpose of this study is not to research pragmatics per se, nor to talk about it in detail. Nor is its rooting in general in

isolation from the subject of the basic research, but the goal is to benefit from it to reach the intended dimension of the witness or the example that the morphologist gave to clarify the rule related to the significance of minimization in that witness or example in the light of what the researcher called semantic binaries, which he found that most of the talk of scholars From grammarians and morphologists, there is a statement or interpretation between them, although the need for the study may require that we present a brief idea about linguistic pragmatics, starting with its concept and its origin, passing through its subject and its external and subjective foundations, its tributaries, its importance and its divisions, and ending with an original summary of this theory, then talking about the researcher's concept of the intentional dimension Deliberative as a stage of research.

The research was conducted in three sections preceded by an introduction and a preface, followed by a conclusion and a list of references as follows:

Introduction: deals with the idea, title, method and previous studies, and preface: concepts and terminology through:

First: A summary of pragmatics and the intentional pragmatic dimension:

1- trading. 2- The operative dimension.

Second: Definition and connotations. Third: What is meant by binaries of semantic diminutive.

The first topic: the objective and deliberative dimension in the light of the duality of governance: (disparagement – glorification).

The second topic: the deliberate intentional dimension in light of the duality of reduction: (quantity - number), (size – subject).

The third topic: the objective and deliberative dimension in the light of the duality of approximation: (time-distance) and place: (endearment – mercy).

Then these sections were followed by a conclusion that included the most important results, recommendations and a list of references, and God bless and guide to the right path.

Keywords: Intentional dimension - semantic binaries - minimization - deliberative - morphological rooting.

مقدمة

أحمدُ الله ربَّ العالمين على إنعامه وتوفيقه، وعلى فضله وتيسيره، وأصلِّي وأسلم وأبارك على خاتمِ أنبيائِهِ ورسله وأصفيائه، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وأتباعِهِ وأحبابه، ومن نِعَمِهِ -ﷻ- أنْ أرشدنا إلى العلم النَّافع تعلُّمًا وتَعْليمًا، ودفعنا إلى حبِّه والبحثِ عنه اختيارًا وتكليفًا، نسألُه -تعالى- أنْ يزيدَنا إخلاصًا وهدًى وتوفيقًا، وبعد.

يسعى هذا البحث إلى معرفة البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لشواهد التَّصغير وأمثلته في كتب الصرفيين في ضوء ثنائيَّاته الدِّلالية، وهي فكرة نمت عندي أحاول فيها أن أحدد البعد الدلالي للشاهد الصرفي الذي وقع بين الثنائيات المتناقضة في ظل التداولية، فضلا عن محاولة تأصيل هذا الظل التداولي، والإشارة إلى جذوره العربية التراثية عند علمائنا القدامى؛ ومن ثَمَّ جاء البحث يحمل عنوان: "**البُعد المَقْصِدي التَّدَاولي للتَّصغير في ضوء ثنائيَّاته الدِّلالية: دراسة صرفيَّة تأصيليَّة**"، وقد بذل فيها الباحث سعة جهده لكي يثبت فيها مدى تجذُّر ظل النظرية التَّداوليَّة في التُّراث الصَّرفي في الإطار العام، وفي ضوء ثنائيَّات التَّصغير الدِّلالية الصرفيَّة في الإطار الخاص، وأنَّ روافدها الرئيسة هي التُّراث، ومن ثَمَّ فإنَّ الباحث قد قام بدراسة هذه الفكرة في ضوء الثنائيات الدلالية، محاولا تأصيل هذا البعد المقصدي التداولي تأصيلا صرفيًّا، معتمدًا على الشواهد والأمثلة الصرفية للتَّصغير التي ذكرها الصَّرفيُّون في شتى مصادرهم ومؤلفاتهم الصرفية، وتوجيههم لدلالاتها وتقعيدهم لما استشهدوا بها عليه.

إشكالية البحث وتساؤلاته: تسعى هذه الدراسة إلى حل إشكالية الجري وراء النظريات الحديثة دون ربطها بتراثنا العلمي بشكل عام، وتراثنا اللغوي بوجه خاص، والحد من إهمال التراث، وإبطال الحط من قدره أمام الدراسات الحديثة؛ وهذه الدراسة نموذج من الدراسات التي تربط نظرية التداولية بواسطة الوصول للبعد الدلالي المقصود من شواهد التصغير وأمثلته في كتب الصرفيين وربطها

أصول هذه النظرية بالتراث اللُّغوي، كما تحاول الدراسة الرد على مجموعة من التساؤلات التي من أهمها: هل للتداولية اللغوية جذور في التراث اللغوي؟ هل يمكن الوصول إلى دلالات التصغير في سياقات الشواهد والأمثلة الصرفية؟ وهل خرجت دلالات شواهد النحاة للتصغير وأمثلته المصنوعة عن المعنى الأصلي الذي وضع له التصغير؟ وما علاقة تلك الدلالات بالثنائيات الدلالية المتضادة؟

وليس المقصود من هذه الدراسة هو البحث في التداولية في حد ذاتها، ولا الحديث عنها حديثًا مفصَّلا؛ ولا التأصيل لها بصفة عامة بمعزلٍ عن موضوع البحث الأساسي، ولكنَّ الغاية هو الإفادة منها للوصول إلى البعد المقصدي للشاهد أو المثال الذي ساقه الصرفي لتوضيح القاعدة التي تتعلق بدلالة التَّصغير في ذلك الشاهد أو المثال في ضوء ما أسماه الباحث بالثنائيات الدلالية التي وجد أنَّ جُلَّ حديث العلماء من النُّحاة والصرفيين يجري بينها تصريحًا منهم أو تأويلا، وإن كانت حاجة الدراسة قد تستلزم أن نقدم فكرة موجزة عن التداولية اللغوية بداية من مفهومها ونشأتها، ومرورًا بموضوعها ومرتكزاتها الخارجية والذاتية وروافدها وأهميتها وأقسامها، وانتهاء بموجز تأصيلي لهذه النظرية، ثم الحديث عن مفهوم الباحث للبعد المقصدي التداولي كمرحلة من مراحل البحث.

الدراسات السابقة: إذا كانت دراسة التَّصغير قد سُبِقَت بكثير من الدِّراسات التي تناولته أجزاءً وأطرافًا فإنَّ كلَّ الدراسات التي سبقت هذا البحث قد تَمَّ الاطلاع عليها بعينٍ فاحصة، وانطلاقًا من هذا يؤكِّد الباحثُ أنَّ ثمَّةَ اختلافًا كبيرًا بين فكرته في بحثه، وتلك البحوث والمقالات التي تناولت التَّصغير من جوانبَ شتَّى، وأنَّه مُتباين عن المناحي التي سلكها السابقون، ولا يكاد –من وجهة نظري– يوجد منها بحثٌ واحدٌ تناول البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ في ضوء ثنائيَّات التَّصغير؛ لأنَّ الثنائيَّات الدلالية هذا لم يكتب عنه أحدٌ في مجال

الصَّرف، ومن هنا كانت الجِدَّة في هذا البحث تمثل أهميته، وهي بإيجاز في ثلاثة عناصر:

أهمية البحث: تتلخص أهمية البحث في عناصر الجدة فيه، وهي: **أولها:** معرفة البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لشواهد التَّصغير وأمثلته التي تناولها الصَّرفيُّون. **ثانيها:** التعريف بثنائيَّات التَّصغير الدلالية، وتقديم أمثلة عليها. **ثالثها:** تأصيل هذا البُعد الدِّلالي في ظلال المقصدية التداولية بواسطة الإشارة إلى الجذر التُّراثي الصَّرفي الذي نبت منه هذا البُعد التَّداولي، من خلال الشواهد والأمثلة التي ذكرها القدماء في مصنفاتهم.

وإذا كان المقام هنا لا يتسع لذكر أهمِّ البحوث والدراسات السابقة التي تناولت التَّصغير موضوعًا لها في متن هذا البحث، فإنَّ من لوازم الإيجاز غير المخل أنْ يشير الباحث إلى أهمِّها بالحاشية(١).

(١) من البحوث التي تناولت جوانب شتَّى من التَّصغير، والذي يضيق المقام لذكر أهمها في المتن، نعرضها بإيجاز حسب الترتيب الزَّمني لتاريخ النشر على نحو ما يلي:
حقيقة التَّصغير في شعر المتنبي، يوسف حسين بكار، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٦٦م، ومن عجائب التَّصغير في بعض الكلمات، محمد بن تاويت، اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٨م، والتَّصغير في شعر المتنبي، موسى الشاعر، مجلة مجمع اللُّغة العربية الأردني، ١٩٨٤، وباب التَّصغير في مظان النحو واللُّغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، عبد الفتاح أحمد الحموز، مؤتة للبحوث والدِّراسات، ١٩٨٨، وشواذ التَّصغير: بحث في التأصيل الوصفي، عثمان محمود الصيني، مجلة دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٦م، والتَّصغير وأغراضه عند ابن الفارض في قصيدته سائق الأظعان، علاء كاظم جاسم، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٨م، وشواذ التَّصغير: دراسة صرفيَّة لغوية، يحيى بن عبد الله بن حسن الشريف، مجلة الدِّراسات اللُّغويَّة، مركز الملك فيصل، ٢٠٠٩م، والوجوه النَّظريَّة والدِّلالية والجمالية لوصف ظاهرة التَّصغير وتفسيرها وتقعيدها في كتاب سيبويه، ريم فرحان عودة المعايطة، دراسات، العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٩م، والتَّصغير في اللُّغة العربية: نظرة في الدِّلالة والتحليل الصوتي، د./محمد أمين الروابدة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٠م، والتَّصغير في اللهجة النجدية: دراسة في التباين الاجتماعي والبراجماتي، يوسف بن إبراهيم الرجيعي، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، ٢٠١٢م، والتَّصغير بين الأصالة والتجديد، صباح محمد عبد الله بافضل، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م، والتَّصغير والتكسير، تضاد في المعنى وشبه في الأداء،=

المنهج وإجراءاته: المنهج الوصفي هو المنهج المتبع في هذه الدراسة؛ إذ هو المنهج الذي يقتضي جمع مادة هذا البحث وشواهده من المراجع المتنوعة وتصنيفها وترتيبها وتحليلها، للوصول إلى هدف الدراسة الذي يتلخص في الوقوف على البعد المقصدي التداولي للشاهد الصرفي أو المثال الذى أجراه النَّحويون ووجهوه بين أزواجٍ من الثنائيات الدلالية في مؤلفاتهم، وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

١-توثيق النصوص من مظانها بالترتيب من القديم إلى الحديث إلا إذا اقتضى السياق أو الضرورة العلمية خلاف ذلك.

٢-التنويع بين الشواهد المنقولة والأمثلة المصنوعة مع الاكتفاء بما يوضح البعد المقصدي التداولي لكلٍّ من تلك الشواهد والأمثلة التي وجهها النَّحويون بين تلك الأزواج الثنائية الدلالية التي أشار إليها الباحث في خطته.

٣- إيجاز توجيهات النَّحويين لشواهد التَّصغير وأمثلته التي تدور بين الأزواج والثنائيات الدلالية، وتحديد البعد المقصود لكلٍّ من تلك الشواهد والأمثلة؛ فليس هدف الباحث نقل تلك الآراء والتوجيهات، وإنما يسعى لتحديد البعد الدلالي المقصود.

=محمد بن إبراهيم السيف، مجلة مجمع اللُّغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٦م، واختيارات السيرافي في باب التَّصغير، عدنان يحيى جسام، مجلة كلية التربية للبنات، بغداد، ٢٠١٧م، وأثر التَّصغير في الحكم النحوي، السيد علي أحمد سليم، حولية كلية اللُّغة العربية بالمنوفية، الأزهر، مصر، ٢٠٢٠م، وشواذ التَّصغير: بحث في التأصيل الوصفي، وداد خليل سلمان، مجلة جامعة تشرين، ٢٠٢٠م، والتَّصغير بين الفصحى والعامية، دراسة صوتية وصرفيَّة في نماذج اللهجة الكربلائية، أحمد حسن السبط منصور، ٢٠٢١م، ودلالة التَّصغير على التَّعظيم: دراسة نظرية وتطبيقية، د./علي يحيى السرحاني، كلية العلوم والمهن الصحية، قسم الدِّراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود بن عبد العزيز، الرياض، المملكة السعودية، ٢٠٢١م، وهناك دراسات كثيرة تناولت الثنائيات الدلالية المتضادة وغير المتضادة، ولكنها ابتعدت عن مجال النحو والصرف قاطبة، ومن ثم نتجنب ذكرها لبعد علاقتها بهذا البحث.

٤-ضرورة وضع موجز للتداولية في مطلع هذا البحث، وربط هذه النظرية بالتراث اللغوي العربي القديم، والإشارة من خلال توجيهات النحاة وتأويلاتهم للشواهد والأمثلة إلى أنهم كانوا يبحثون عن المعنى المقصود، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه النظريات اللغوية الجديدة، وعلى رأسها التداولية.

٥-الاكتفاء بما يعبر عن البعد المقصدي التَّداولي من أمثلة وشواهد، وعدم الحاجة إلى حصرها.

٦-توضيح المقصود بالمصطلحات الصرفية التي وردت في عنوان البحث في مطلع البحث.

٧-ذكر الجديد الذي يتميز به هذا البحث عما سبقه من دراسات وبحوث ومقالات في التَّصغير بأجزائه وعناصره المختلفة من مصطلحات وأفكار سعى الباحث إلى تطبيقها على هذا الباب الصرفي.

٨-عرض الشواهد حسب مقتضيات الدراسة، وإذا تنوعت في بعد دلالي واحد فإن الباحث يقوم بترتيبها؛ فيقدم الشواهد المنقولة على المصنوعة، كما يقدم الشواهد القرآنية على الحديثية، والحديثية على الأشعار، والأشعار على الأمثال والأقوال المأثورة، والأقوال المأثورة على سائر الأمثلة المصنوعة التي هي من صنعة النحويين أنفسهم لتوضيح البعد الدلالي للقارئ.

٩-ضبط الأبنية الصرفية لإزالة اللبس؛ لا سيما أبنية التصغير وأمثلتها التي جاءت في ثنايا البحث؛ وذلك لأنَّ الأحكام الصرفية التي تلتها جاءت مبنية على تلك الصيغ.

تمهيد: المفاهيم والمصطلحات

يعرض هذا التمهيد لمفاهيم المصطلحات التي تتردد في هذا البحث، مع تأصيل عام للتداولية بروافدها المختلفة، وإثبات أن لها جذورًا عند علمائنا اللغويين القدامى، وذلك بعد عرض فكرة موجزة عنها، وعن البعد التداولي لبعض شواهد التَّصغير وأمثلته عند النحويين، والذي يجري بين ما أسماه الباحث بالثنائيات الدلالية، والحق أن الباحث لم يجد في التَّصغير دراسة تناولت هذه الثنائيَّات الدِّلالية قاطبةً، ولا بحثًا ربطها بالمقصدية التَّداوليَّة، ولا مقالا سعي وراء مقصود المتكلم والمخاطب معًا تحت ظل المقصدية التداولية لكلٍّ من المتكلم والمخاطب والبيئة المحيطة بهما في هذا الباب الصرفي، وذلك في ضوء السياق المقالي والمقامي.

أوَّلًا: موجز عن التَّداوليَّة والبُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ:

١ــ التَّداوليَّة: يمكن للباحث أنْ يختزل المفاهيم والتَّعريفات غير المحصورة للتداولية اللغوية بأنَّها مصطلح يطلق على العلم الذي يدرس الاستعمال اللغوي في ضوء النظام اللغوي الخاص الذي تعنى به اللسانيات، وقد ظهر هذا المصطلح لأوَّل مرةٍ على يد العالم والفيلسوف اللغوي الأمريكي: "تشارلز موريس"، عام ١٩٣٨م. تحت اسم: "Pragmatic"، وهو مصطلح تمتد جذوره إلى اليونانية، ويمكن ترجمتها حرفيًّا إلى "المنفعة العملية"، وقام هذا الفيلسوف اللغوي بدراستها على أنَّها جزء من السيميائية(علم العلامات)؛ التي تعالج العلاقات اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة بين العلامات ومستعمليها، وذهب آخرون إلى أنَّ التَّداوليَّة هي دراسة استعمال اللُّغة في الخطاب، وإثبات قدرات اللُّغة الخطابية، ومن ثَمَّ أطلق بعض العلماء على التَّداوليَّة علم الخطابة الجديدة، وقد تعددت مسمَّيات التَّداوليَّة في العصر الحديث لا سيَّما في مجال النَّقد الحديث، كالنَّفعية، والمقاميَّة، والذرائعيَّة، وعلم التَّأويل، والقصدية، والتبادليَّة، وغيرها؛ وذلك لأنَّها تقوم على دراسة نفعية اللُّغة، وكيفية استعمالها، وتحقيق عملية التواصل اللغوي بين المرسل(المتكلم)، والمستقبل(المخاطب)،

أو سدِّ الذَّرائع، أو تداول المنفعة بينهما؛ فهي ترتكز على السِّياق والمعنى المقصود؛ وليس المعنى المعجمي أو الدِّلالي؛ فَتَتَخَطَّى بذلك حدود علم الدِّلالة، ودورها هو البحث عن مقصود الكلام، ويمكن القول بأنَّها تربط المقام بالسِّياق للوصول إلى المعنى المقصود، ومن ثَمَّ فهي تقوم على عدة مجالات غير لغويَّة لتحقيق هذا الهدف، وهي: أفعال الكلام، والاستلزام الحواري(التخاطبي)، مع تضافر مجالات أخرى من فلسفة اللُّغة كالحجاج، وتحليل الخطاب(١).

وللتداولية مفاهيم وتعاريف لا يحدُّها الحصرُ، ولا يحصيها الذِّكرُ؛ حيث تختلف كلَّ الاختلاف عن علم الدِّلالة الذي يهتم بدراسة ظاهر معاني الكلمات أو الجمل؛ فَتَتَخَطَّي المعنى الظاهري والمعجمي للكلمة، أو الجملة، وتبحث في عمق النَّص في ضوء سياقه للوصول إلى المعنى المقصود، وإذا كانت إماطة اللثام تغني عن كشف التفاصيل فإنَّ الباحث سوف يكتفي بما يغني عما يلهي، ويعرض فقط لأهمِّ التَّعاريف التي ذكرها اللِّسانيون، والتي كان من أهمها وأقدمها –على الإطلاق– تعريف "تشارلز موريس"؛ الذي اعتبرها جزءًا من السيميائية التي تهتم بمعالجة العلاقة بين كلٍّ من العلامات اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة ومستعملي تلك العلامات، وأنَّ **التَّداوليَّة عنده تدرس المعنى النَّابع عن الألفاظ عند مستخدمها(المرسل) ومفسرها(المستقبِل)**.

وأول من قدَّم هذا الاصطلاح الغربيّ: "**Pragmatic**" وعرَّبه، وأطلق عليه "التَّداوليَّة" من نقاد العرب هو طه عبد الرحمن، وذلك في سنة ١٩٧٠م. ويرى الباحث أنَّ سبب تسميته لها بهذا الاسم يرجع إلى اعتبار المترجم أنَّها تقوم على أساسين؛ هما: (الاستعمال)، و(التفاعل)، وهذا ما يقتضي أنَّ اللُّغة سوف يتمُّ تداولها بين طرفين في سياقات مختلفة؛ ولكلِّ سياقٍ معناه في موضعه، **وعرَّفها مسعود صحراوي بأنَّها العلمُ الذي يدرس الاستعمال اللغوي في**

(١) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول:٢١.

الطبقات المقامية المختلفة، وليس من حيث بِنْيَتِها كما تدرسها البِنْيَويَّة، وهذا يقتضي اعتبار اللُّغة كلامًا محددًا موجَّهًا إلى مستقبِلٍ محدَّدٍ من مرسِلٍ محدَّدٍ في سياقٍ تواصليٍّ معيَّنٍ لغرضٍ مقصودٍ(١).

أما موضوع التَّداوليَّة فهو الكلام المحدَّد الناتج من مرسِلٍ معيَّنٍ لمخاطَبٍ محدَّدٍ بلفظٍ بعينِهِ في سياقٍ تواصليٍّ معروفٍ لكي يتحقق غرضٌ أو هدفٌ محدَّدٌ، والغرضُ من ذلك الكشف عن المتكلم، والمخاطب، وكيفية التعبير، والمقصود القريب والبعيد، أو الظاهر والباطن من التعبير، وكيف أنَّ المخاطب لديه القدرة على فهم المقصود الحقيقي للكلام، وبذلك نستنتج أنَّ التَّداوليَّة هي التي تُعْنى بدراسة اللُّغة في الخطاب في ضوء سياقاته المحددة، أو أثر هذه السِّياقات في إنتاج الدِّلالات.

وإذا ما اكتفينا بالتَّعريفات التي وردت؛ إذْ هي جمعت شتات ما ورد من مئات التَّعاريف التي ذكرتها كتب اللِّسانيَّات فإنَّه يجب على الباحث أنْ يشير إلى المرتكزات التي اعتمدت عليها نظرية التَّداوليَّة، وكانت لها بمثابة الأعمدة التي قامت عليها، وهي مجموعة من الأصول المعرفية، والنَّظريَّات التي سبقتها، وهي تنقسم إلى مرتكزات خارجية، ومرتكزات ذاتية، وقد قدم الباحث الحديث عن المرتكزات الخارجية على الذاتية؛ لأنَّ هذه النظرية لا تدرس النص إلا في ضوء المقام الخارجي والخلفية الاجتماعية والثقافية وكل ما يتعلق بالبيئة الخارجية، بخلاف البنيوية التي أولت كلَّ اهتمامها للتركيب اللُّغوي.

مرتكزات التَّداوليَّة:

١-المرتكزات الخارجية: ترتكز التَّداوليَّة على ثلاثة عناصر خارجية مهمة، هي:

(١) ينظر: التَّداوليَّة عند العلماء العرب، مسعود صحراوي:١٥.

١-العنصر الذَّاتي: ويتحقق في التعبير عن ذات المرسل أو المتكلم، ومعتقداته، واهتماماته، ومقاصده، ورغباته، وثقافته بشكل عام.

٢-العنصر الموضوعي: يتحقق في ضوء الواقع الخارجي؛ سواء أكان الواقع المَكَانِي، أو الزَّماني، أو المَقَامِي.

٣-العنصر المشترك: وهو الذي يربط المخاطب بالمتكلم عن طريق المعرفة المشتركة بينهما، ويكون دور التداولية اللغوية هنا هو البحث عن البعد الدلالي المقصود.

٢-المرتكزات الذاتية: ترتكز التَّداوليَّة في ذاتها على ما يلي:

(١)-السِّياق(Context): وهو الموقف الذي قيل فيه الكلام، وهو يشمل كل ما يخص الموقف من مكانٍ أو زمانٍ أو هدفٍ، وكل ما يخص المتحدث(المرسل) من الجوانب الاجتماعية والثقافية وعلاقته بالمتلقي(المستقبل)، والهدف من الكلام.

(٢)-الاستلزام الحواري(Implicature): ويسمى أيضًا الاستلزام التَّخاطبي: وهو المقصد الضِّمني من الكلام الذي لم يصرَّحْ به لفظًا، ويعد أبرز الظواهر التي تتميز بها اللُّغة، وقد قسمه بول جرايس إلى قسمين أساسيين؛ هما: الاستلزام التَّقليدي، أو العرفي(Conversational Implicature)، وهو الذي يشير إلى الكلمات التي لها معنى ثابت داخل السِّياق وخارجه، والاستلزام الحواري أو الخطابي(Conversational Implicature)، وهو نقيض السابق؛ حيث يشير إلى الكلام الذي يتغير بتغير السِّياق؛ أي أنَّ المتكلم قد يتكلم بما يقصده، وقد يختصر ويقصد أكثر مما يعبِّر، أو يقصد نقيض ما يقول، أو يتكلم أكثر مما يقصد، ومن ثَمَّ يمكن القول بأنَّ هذا الاستلزام الحواري يعتبر أنَّ اللُّغة تقوم على معنيين جوهريين؛ هما: ١- المعنى الظاهري، وهو غير المقصود من المتكلم. ٢- المعنى الباطني أو الضمني، وهو المعنى المراد، أو المقصود، أو اللازم، ومنه أخذ مصطلح: "الاستلزام الحواري".

ويرتكز الاستلزام الحواري على مجموعة من المبادئ؛ أهمها مبدأ التعاون الذي يقتضي بأن ثمة تعاونًا أو مشاركة بين المتكلم والمخاطب، أو بين المرسل والمستقبل، حتى يتم فهم الرسالة المراد توصيلها للمستقبل، ويقوم هذا المبدأ على أربعة عناصر لا بد من توافرها بين المتكلم والخاطب؛ هي: أ) الكم أو المقدار: وهذا يقتضي أن يكون مقدار الكلام مناسبًا؛ ليس فيه زيادة. ب) الكيف: ويقتضي توافر عنصر المطابقة للواقع، والبُعد عن الكذب، أو ما لا يمكن إثبات حقيقته أو صدقه. ج) الملاءمة. د) الطريقة.

وأما روافد التَّداوليَّة ومباحثها فتنهل التَّداوليَّة من معينِ **روافدَ أربعةٍ:**

أوَّلا: نظرية التواصل اللغوي لـ"رومان جاكوبسون" التي تقوم على ستَّة عناصرَ؛ هي: (١)-المرسل. (٢)-المستقبل. (٣)-الرسالة. (٤)-القناة أو(السِّياق). (٥)-الشفرة (الرمز). (٦)-المرجع.

ثانيًا: نظرية الأفعال الكلامية لـ"أوستين.

ثالثًا: نظرية الاستلزام الحواري أو التخاطبي لبول جرايس.

رابعًا: النَّظريَّة الحجاجية.

والذي يتناسب مع موضوع البحث من هذه الروافد هو نظرية الاستلزام الحواري؛ لأنَّ النحاة قد حصروا دلالات التَّصغير في معانٍ محددة كما سيتبين لاحقًا، وهو المعنى الدلالي الذي سيكون مستلزمًا مع كل شاهد أو مثال ترد فيه هذه الظاهرة التعبيرية، فتصغير الكلمة عند جمهور النحويين يستلزم من الناحية الدلالية تحقيرًا، أو تقليلا، أو تقريبًا، ويستلزم من الناحية التركيبية اختصارا، كما سيتبين في المباحث القادمة، إن شاء الله.

وتبحث التَّداوليَّة بروافدها المختلفة في معرفة حقيقة المتكلم(المرسل) أو المتلقي، والمخاطب(المستقبِل)، وكيفية التعبير، وقصديته لدى المرسل والمستقبل، وهذا ما يتحقق في ضوء دراسة اللُّغة في الخطاب في ضوء السِّياق، أو الدِّلالة النَّاتجة عن أثر هذا السِّياق.

تأصيل مصطلح التَّداوليَّة في كتب اللُّغة: وإذا رجعنا إلى تأصيل هذا المصطلح في معاجم العربية فإننا نجد أنَّ "التداول" المصدر المأخوذ منه التَّداوليَّة يدور معناه في تلك المعاجم حول التحول والتناقل والتبادل(١).

وإنصافًا يكون لزامًا علينا أن نقول إنَّ جذور هذه النَّظريَّة المستحدثة؛ المسماة بـ"التَّداوليَّة" موجودة عند سيبويه في الكتاب نقلا عن شيخه الخليل في باب التَّصغير الذي بصدده هذا البحث؛ حيث يقول في باب التَّصغير: "ولكنَّهم حقَّروا هذا اللفظ، وإنما يُعنون الذي تصفه بالملح؛ كأنَّك قلت مُلَيِّحٌ، فشبَّهوه بالشيء الذي تلفظ به، وأنت تعني شيئًا آخر، ونحو قولك: "يطؤهم الطريق"، و"صيد عليه يومان"، ونحو هذا كثير في الكلام، وليس شيء من الفعل، ولا شيءَ مما سُمِّيَ به الفعل يُحقَّر إلا هذا وحده، وما أشْبَهَه من قوله: ما أفعله"(٢)، وقال ابنُ السَّراج: "إنَّ هذه الأفعال –يعني أفعال التعجب– لما لزمت موضعًا واحدًا، ولم تتصرف، ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل)، وغيره من الأمثلة، فَصَغَّرْتَ كَمَا تُصَغِّرْ"(٣).

وجذور هذه النَّظريَّة موجودة أيضًا عند عبد القاهر الجرجاني، فلم يغب منها سوى التسمية بمسمَّياتها الحديثة، حينما تحدث عن "النَّظم"؛ فقال: "إنَّ اللفظ ينطلق من المتكلم إلى المستمع، وقد يراد به غيرُ ظاهره"(٤)، ولم يكن الجرجانيُّ وحدَه من العلماء القدامى الذين تكلموا في فحوى هذه النَّظريَّة المستحدثة؛ بلْ نجد ذلك عند كثيرٍ من اللُّغويين النَّحويين والصَّرفيِّين، وسنقوم في السطور القادمة بتأصيل أهمِّ نظريات التداولية على هذا النحو:

١- الأفعال الكلامية: لقد كان علماؤنا القدامى على وعي كبير بالجانب التداولي والمقصدي والاستعمالي للغة؟ ولا أدلَّ على ذلك أكثر من أنهم قاموا

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة: (دول): ٢٥٢/١١.

(٢) الكتاب لسيبويه:١٣٥/٢.

(٣) الأصول في النحو، لابن السراج:١١٧/١.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني:٦٦/١.

بدراسة معاني الكلام ضمن الخبر والإنشاء، واهتمامهم بالمقامات التخاطبية، وأحوال المخاطبين، ومقاصد كلامهم، وهو ما تدرسه نظرية الأفعال الكلامية في الدرس اللساني الحديث، وقد اعتمدوا على عدة معايير يميزون بها بين الخبر والإنشاء منها طبقًا لنظرية الأفعال الكلامية معايير ثلاثة: **(أ)-معيار الصدق والكذب:** وبه فرق القدماء بين الخبر والإنشاء كما السكاكي. **(ب)-معيار مطابقة الكلام للنسبة الخارجية:** كما عند الخطيب القزويني. **(ج)-معيار القصد:** الذي هو مقصود المتكلم باعتباره قرينة تداولية، واعتبرها عبد القاهر الجرجاني علم ضرورة، وأكَّد عليه ابن خلدون في مقدمته.

ونجد دلائل ذلك كثيرة في كتب الأقدمين من سيبويه حتى السيوطي وكذلك في كتب المحدثين حتى التداولية التي نحن بصدد تأصيلها عند النحاة القدامى؛ فقد ذكر سيبويه في الكتاب مثالا يؤكد ذلك من أن المعنى هو المحدد للإعراب، وأن الإعراب له دور في تحديد المعنى المقصود: فقال في باب عنوانه: "ما يجرى من الشتم مجرى التَّعظيم وما أشبهه"؛ حيث ذكر أنَّه يجوز للمتكلم أن يختار الحالة الإعرابية التي تناسب المعنى الذي يقصده من رفع أو نصب أو جر، وَمَثَّلَ على ذلك بقوله: "أتاني زيد الفاسق الخبيث"؛ فقال: إنْ أراد المتكلم الإخبار عن زيد بالفسق والخبث نقلا عن غيره دون تدخل منه رفع النعتين "الفاسق" و"الخبيث"، أما إنْ أراد الشتم فإنه ينصب "الفاسق" و"الخبيث" على الذَّم(١).

وقد يفرض المخاطب على المتكلم طريقة خاصة في الخطاب حسب جنسه وعدده وحضوره أو غيبته أو ما إلى غير ذلك من الحالات المقامية: لأنَّ التراكيب اللغوية التي يصدرها المتكلم ليست قوالب شكلية تصب فيها المعاني، وإنما يراعي فيها حالة المخاطب وحاجته، ومما يدل على ذلك قصة الكندي

(١) ينظر: الأبعاد التداولية في الخطاب القرآني، عيسى تومي:٢١، ٢٢، والكتاب لسيبويه:٢/٧٠.

مع أبي العباس حيث قال: "إني لأجد في كلام العرب حشوًا؛ فقال أبو العباس: أين ذلك؟ فقال الكندي: أجد أن العرب يقولون: "عبد الله قائم"، ثم يقولون "إنَّ عبدَ الله قائم"، ثم يقولون: "إنَّ عبد الله لَقائم" فهو يرى أنَّ الألفاظ مكررة في التراكيب، وأن التَّراكيب متشابهة، والمعنى واحد: وليس هذا صوابًا؛ لأنَّ المعاني مختلفة باختلاف التراكيب، وإن كانت الألفاظ المستعملة متماثلة، فقولهم: "عبد الله قائم" إخبار مجرد عن القيام، وقولهم: "إنَّ عبد الله قائم" جوابٌ عن سؤال، وقولهم: "إنَّ عبد الله لَقائم" تأكيد لمُنْكر، ومن ثَمَّ جاءت كل جملة مختلفة في تراكيبها ومعانيها مع تماثل الألفاظ[١].

٢-**الاستلزام الحواري:** يعد الاستلزام الحواري أبرز المفاهيم التي تناولها الدرس التداولي العربي الحديث، ابتداء من جرايس الذي ذهب إلى أنَّ أيَّ متخاطِبين عندما يتحاورون فإنَّهم يلتزمون عددًا من القواعد الضمنية اللازمة للتواصل فيما بينهم، وإذا لم تتحقق تلك القواعد فإنَّ التواصل يقع فيه خلل، وقد لا يتم التواصل أصلا[٢]، واقترح الناقد طه عبد الرحمن لسد ثغور المبادئ السابقة، وإكمال النقص الذي فات المبادئ السابقة بمبدأ أسماه مبدأ التصديق، وقد استمده من التراث الإسلامي، ومثل له بعبارته: "لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك"، ويقوم هذا المبدأ على عنصرين؛ الأول: فيتمثل في نقل القول بأمانة، والثاني: يتمثل في تطبيق هذا القول، وقد تحقق عند الماوردي ت:٤٥٠هـ في كتابه: "أدب الدنيا والدين"[٣]، ويتفرع عن مبدأ الصدق ثلاث

(١) ينظر: الأبعاد التداولية في الخطاب القرآني، عيسى تومي:٢٣، ودلائل الإعجاز:٣١٥.

(٢) ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان:٨٤، والأبعاد التداولية في الخطاب القرآني، عيسى تومي:٦٠.

(٣) ينظر: اللسان والميزان:٢٣٩: ٢٤٧، والأبعاد التداولية في الخطاب القرآني، عيسى تومي:٦٨.

قواعد: ١- قاعدة القصد. ٢- قاعدة الصدق. ٣- قاعدة الإخلاص[١]، ومن خلال ما سبق نجد أن كل المبادئ والقواعد التي قامت عليها نظرية الاستلزام الحواري التي هي أحد أهم النظريات التي نادى بها التداوليون لها جذر عند علمائنا القدامي، كما تبين، وأن اللغويين القدامى لم تغب عنهم تلك الأفكار، ولم يتجاهلوها ابتغاء الوصول للمعنى المقصود من التركيب، وهو ما أطلق عليه الباحث البعد المقصدي التداولي، كما وجد الباحث ذلك جليا واضحا في الشواهد والأمثلة التي وردت عند النحويين في باب التَّصغير؛ حيث ذكروا أن السمة التعبيرية للتصغير تستلزم بعض المعاني أو الدلالات العرفية المأخوذة من كلام العرب؛ فيرد التَّصغير للتحقير أو للتقليل أو للتقريب، ثم تأولوا الشواهد والأمثلة في سياقاتها المقالية والمقامية حتى وصلوا إلى الدلالات المقصودة كالتودد والترحم والتَّعظيم، وغيرها مما سيرد في موضعه من هذا البحث.

٢ـ البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ: يطلق الباحث هذا المصطلح على البُعد الدلالي المقصود والمناسب في ظل تلك النَّظريَّة الذي يمكن الحكم به على مختارات من شواهد الصرفيين المبثوثة في باب التَّصغير، وتجري في خلافاتهم بين تلك الثنائيات والأزواج الدلالية المذكورة، مع تأصيله والبحث له عن جذرٍ وأصلٍ قديمٍ يمكن أن يُحمَل عليه، وحيث يستلزم المقام ذكر ذلك البُعد المناسب من تلك الأبعاد التَّداوليَّة لتأصيله في ضوء شاهد تطبيقي من شواهد العرب في ثنائيَّات التَّصغير التي سوف ترد في ثنايا البحث لاحقًا.

ثانيًا: التَّصغير تعريفه ودلالاته وشروطه وأمثلته:

إنَّ معظم التَّعريفات التي وردت في كتب النُّحاة والصَّرفيِّين تدور في هذا الفلك من الدِّلالات الأصلية: التَّحقير- التَّقليل- التَّقريب، وقد لفت نظر

(١) ينظر: والاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياش أدراوي:١٢٠، والأبعاد التداولية في الخطاب القرآني، عيسى تومي:٧٨.

الباحث وهو يقرأ عن التَّصغير أنَّ ثمَّةَ مجموعةً من الثَّنائيَّات الدِّلالية التي ترد في محيط التَّصغير، ووجد أنَّ بينهما تعارضًا وتناقضًا يذهب بعيدًا عما وُضِع له التَّصغير في الأصل، وهذه الدِّلالات تكتسبها من تداولية الخطاب وسياقاته؛ فتنفذ من المعنى الأصلي الذي وضع على أساسه التَّصغير إلى دلالات أخرى متعارضة ظاهريًّا يفرضها المعنى السِّياقي والتَّداولي.

ويدور مفهوم التَّصغير حول هذا التغيير الصَّرفي الذي يلحق بأَبْنِيَة الأسماء المعرَبة غالبًا وهيئته، ويقتضي هذا التغيير زيادة ياء ساكنة بعد حرفه الثَّاني، وهو من أصغر المورفيمات الصرفيَّة الدِّلالية، ومن ثَمَّ يعدُّ التَّصغير إيجازًا واختصارًا للكلام؛ إذ يقوم مقام الصفة والموصوف معًا؛ يقول صاحب البديع في حد التَّصغير: إنَّما جيء به ليقوم مقام الوصف اختصارًا[(١)]، فإذا قيل: "رُجَيْل" فكأنَّما قال القائل: "رجلٌ صغيرٌ"، وله ثلاثة أوزان: "فُعَيْل"، و"فُعَيْعِل"، و"فُعَيْعِيل"، لكلٍّ منهن مواضع واستعمالات وشروط، إذًا فالتَّصغير سمة تعبيرية من سمات العربية تستعمل فيها الصيغة اللفظية للتعبير بها عن بعض المعاني النفسية، وهي مما تُعْنَى به التَّداوليَّة؛ فالتَّصغير صيغ ذات دلالات نفسية تقتضي لصْقًا، وهو مورفيم التَّصغير(الياء)[(٢)]، وتدور أغلب دلالاته العامة في الأبعاد الدلالية التالية:

١-بُعد التَّحقير: وهو المعنى الأصلي عندهم؛ نحو: (جُبَيْل) في تصغير (جَبَل)، و(بُطَيْل) في تصغير (بَطَل)، و(عُوَيْلِم) في تصغير (عَالِم)، و(عُوَيْم) في تصغير (عَام)، وغير ذلك مما يصغر للتحقير.

٢-بُعد التَّقليل: ويكون في الكمية والعدد والكيل والوزن والحجم والجسم والمسافة، فـ(دُرَيْهِمات) و(وُرَيْقات) إنما يراد بها عند الصَّرفيِّين تقليل العدد، وقد

(١) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير:١٥٧/٢.

(٢) ينظر: علم الدِّلالة، د./أحمد مختار عمر، ٣٤، ٣٥، والصَّرف، د./حاتم الضَّامن:٢٨٥.

يراد تقليل الجسم أو الجسد كما في (وُلَيْد)، و(كُلَيْب)، و(طُفَيْل)، وتقليل الكمية كـ(قُطَيْعة) في تصغير (قِطْعَة).

٣-بُعد التَّقريب: ويكون لتقريب الزَّمان أو المسافة، ويقع في أكثر الظروف الدالة على الزَّمان أو المسافة، كما في (قُبَيْل الفجر) و(بُعَيْدَه)، و(قُرَيْب المدينة) و(بُعَيْدها)، و(فُوَيْق الجبلِ) و(تُحَيْته).

٤-بُعد التَّحبُّب والتودُّد، كما يقول القائل: (يا صديِّقي)، و(يا بُنَيّتي).

٥-بُعد التَّرحُّم والإشفاق: كـ(المُسَيْكِين)، و(اليُتيِّم).

٦-بُعد التَّعظيم، وهو نقيض التَّحقير: كقول الأعرابي: "رأيته مُلَيْكًا تهابه الملوك"، و"سُيَيْفًا من سيوف الله تتحطم من دونه السيوف".

٧-بعد الاختصار اللَّفظي، وهي دلالة تتحقق من البنية التركيبية للفظ المصغر، وتجتمع هذه الدلالة في التَّصغير مع كل ما سبق من دلالات تنتج من السياق المقالي والمقامي؛ فهي دلالة تركيبة لازمة، ونقيضها الإطناب والبسط في اللَّفظ؛ وذلك لأنَّ التَّصغير يقوم مقام الصفة والموصوف، ومن ثَمَّ فإن هذه الدِّلالة لازمة للثنائيَّات الدِّلالية، وبسبب لزومها مع الدلالات السياقية لم يخصص لها الباحث مبحثًا منفصلا.

وقد أعجبتني منعة التعريف وشموليته عند الدكتور حاتم الضَّامن الذي قال فيه إنَّ التَّصغير سمة تعبيرية بصيغة من صيغ التَّصغير الثلاثة المعروفة للتعبير عن بعض المعاني النفسية، وذهب إلى أنَّ التَّصغير يجتمع فيه وسيلتان من وسائل التعبير؛ الأَوَّلى منهما: الصيغة؛ لأنَّه يقوم على أشكال لفظية ثلاثة، لكل منهن موضعه. والثَّانية: اللاصق، ويعني به المورفيم الصغير ذا الدِّلالة العامة والخاصة، أما المعاني التي يحملها التَّصغير فمردها إلى النفس؛ حيث تتدخل فيها الحالة الوجدانية[١].

(١) ينظر: الصَّرف، د./حاتم الضَّامن:٢٨٥.

وقد ذهب رؤساء البصرة إلى أنَّ التَّصغير لا يخرج عن معناه الأصلي، وهو التَّحقير، وما خرج عنه عندهم فهو متأوَّل، ومن ثَمَّ فهم يؤَوِّلون تلك الشواهد والأمثلة، ويقرِّبونها من المعنى الأصلي الذي وضع له التَّصغير، وإلى ذلك ذهب سيبويه، والسِّيرافي، وابن السراج، والفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وغيرهم؛ ونَصَّ على ذلك كثيرٌ منهم، وذهب العكبري إلى أنَّ التَّصغير هو التَّحقير، وهو من باب تسمية الكلِّ بالبعض؛ لأنَّ التَّحقير بعضٌ من معاني التَّصغير، ويقع في الكلام العربيِّ على ثلاثةِ أضرُبٍ: تحقير ما يتوهم أنَّه عظيمٌ، وتقليل ما يتوهم أنَّه كثيرٌ، وتقريب ما يتوهم أنَّه بعيد؛ وَجَعَلَ من الأَوَّل: (رُجَيْل)، ومن الثَّاني: (دُرَيْهِمات)، ومن الثَّالث: (قُبَيْل العصر)، و(بُعَيْد الفجر)، وقال الكُوفيون: إنَّ في كلام العرب تحقيرَ التَّعظيم، وليس الأمرَ كذلك عند البصريين؛ إذ لا يمكن أن يجمع بين الشيء ونقيضه في لفظٍ واحدٍ؛ إلا في الأضداد، وليس التَّصغير عندهم منها؛ وتأوَّلُوا ما استشهدوا به على ذلك الأساس، على الرغم من أنَّهم قد قرَّبوه من التَّعظيم حسب كلِّ سياق؛ لأنَّ الشيء عندهم إذا جاوز الحدَّ جانس الضدَّ، ثم قالوا: هو عندنا من التَّحقير[1].

وَمِمَّنْ رَدَّ هذه التسمية من المحدثين صاحب النَّحو الوافي؛ حيث ذَكَرَ أنَّه وَرَدَ في كتب بعض الأقدمين تحت اسم "التَّحقير"، ولكنَّ التَّعبير عنه بـ(التَّصغير) أنسب؛ لأنَّ هذه هي الدِّلالة الغالبة عليه، بخلاف التَّحقير؛ فليس كلُّ ما ورد من المصغَّر يقصد به التَّحقير، ومما يقوي عنده هذه التسمية أنَّ نقيضَ المصغَّر يسمى المُكَبَّر، وَيُسْتَدَلُّ على ذلك بأنَّه لو كانت التَّسمية بالتَّحقير أنسب لكان غيرُ المصغر يقال له المُعَظَّم، وليس الأمر كذلك؛ بل

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:١٥٨/٢.

يقال له المكبَّر[١]، ومن ثَمَّ كان إطلاق مصطلح التَّصغير عنده أنسب من التَّحقير.

وللتَّصغير شروطٌ حصرها العلماء في عدة مظاهر: الاسمية؛ فلا تُصَغَّر الأفعال، ولا الحروف؛ إلا ما سُمِعَ من العرب في تصغير فعل التعجب، وأجاز سيبويه قياسه، كقول القائل: (ما أُجَيْمَلَه)، و(ما أُعَيْظَمَه)، و(ما أُحَيْسَنَه)؛ ولعلَّ السبب في ذلك أنَّه أشبه اسم التفضيل؛ فأجاز قياسه، وتابعه على ذلك فريق من العلماء، ومنه قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانًا شَدَنَّ لنا *** من هؤُليَّاءِ بين الضال والسلمِ[٢].

وخالفه الجمهور فلم يجيزوا قياس هذا النوع من التَّصغير، وقصروه على الأفعال المسموعة فقط، ولم يجيزوه في غيره، وهو مذهب الأكثرين ممن جاءوا بعده[٣]، واشترط النُّحاة الإعراب للتَّصغير، وهو نقيض البناء، ومع ذلك فقد نقلوا تصغير بعض المبُنَيّات في ألفاظٍ محدودة، وكلماتٍ معدودة؛ منها (ذَا) على (ذيَّا)، و(تا) على (تيَّا)، و(أولي) المقصورة على (أوليَّا) أو (أليَّا)، و(هؤلاء) الممدودة على (هَؤُلَيَّاءِ)، وأصلهما بدون التنبيه: (أولاء)، و(أُوليَّاء)، وسُمِعَ في تصغير (ذان) و(تان) على (ذيَّان) و(تَيَّان)، و(الذي) و(الَّتِي) على (اللُّذَيَّا) و(اللُّتَيَّا)؛ بفتح أولهما وضمِّه، وفي الضم شذوذ أشدُّ، وغيرها، و(الذين) على (اللُّذَيْن)، واشترطوا التَّكبير وهو نقيض التَّصغير؛ فلا يقع التَّصغير عندهم على نفسه، ولا يُصَغَّرُ الاسم مرتين، كما اشترطوا أنْ يكون قابلا للتَّصغير، ومنعوا تصغير ما كان لازمَ التَّعظيم قبل التَّصغير من أسماء الله وصفاته، والمعظَّم من أسماء الملائكة؛ كـ(جبريل)، والرسل كـ(محمد) صلى الله عليه وسلم، والشهور كـ(رمضان)، والأيام كـ(عرفة)، كما منعوا تصغير الألفاظ التي تدل على القلة في ذاتها، كـ(بعض)، والكثرة، كـ(كل)، واشترطوا الإفراد

(١) ينظر: النحو الوافي:٤/٦٨٣.

(٢) البيت من البسيط، الصَّرف، د./حاتم الضَّامن:٢٨٥.

(٣) ينظر: الصَّرف، د./حاتم الضَّامن:٢٨٦، ٢٨٧.

وعدم التركيب أو الحكاية، وهذا ظاهر، ولكنَّهم صغَّرُوا من المركَّب ما كان على نحو (نفطويه)، و(أَحَدَ عَشَرَ)[١].

أما أمثلة التَّصغير فقد تنوعت في كتب النَّحويين، وجاءت من المنقول الذي يشمل: القرآن، والحديث، والشعر، والنَّثر الذي أُثِرَ عن فصحائهم، ومن المصنوع من أمثلة النُّحاة أنفسهم، وسوف نعرض –في إيجاز– لبعض من تلك الشواهد والأمثلة حسب مقتضيات البحث، إنْ شاء الله.

ثالثًا: المقصود بثنائيَّات التَّصغير الدِّلالية:

كثيرة تلك البحوث التي تناولت دراسة الثنائيات الضدية في مختلف المجالات اللغوية كاللغة والأدب والبلاغة، ويدور تعريفها في تلك البحوث حول البنى اللغوية التي تتقاطع في اللفظ والمعنى، وتتباين في النسق، ويكون بين هذه الثنائيات علاقة ترادف أو تضاد تربط بين طرفي الثنائية، وغالبًا ما تكون علاقة تضاد، بحيث يلازم كل طرف من طرفي هذه الثنائية الطرف الآخر، ولا ينفك عنه[٢].

وقد قصد الباحث بالثنائيَّات الدِّلالية، الأزواج الدِّلالية التي يؤديها التَّصغير في سياقات العربية، وهذه الأزواج الدِّلالية التي يكون في ظاهرها تناقض؛ يؤديها التَّصغير وفقًا أو مخالفةً للمعنى الدِّلالي الأصلي العام الذي وضع له عند النُّحاة، ومعوِّلُ ذلك يقوم على مقصدية أو تداولية السِّياق الذي يقع فيه التَّصغير، ويطمح الباحث أنْ يبين أنَّ التَّصغير قد يجري بين المعنى ونقيضه في كلام العرب، وليس مقيَّدًا بدلالته الأصلية التي هي "التَّحقير"، أو "التَّقليل"، أو "التَّصغير"، أو "التَّقريب"، وقد غلَّب أكثرُ البصريين دلالة التَّحقير بشكل عام في باب التَّصغير على غيرها من الدِّلالات، وأنكر رؤساؤهم أنْ يأتي

(١) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن:٤/٦٨٣: ٦٨٧، والصَّرف، د./حاتم الضَّامن:٢٨٧، ٢٨٧.

(٢) ينظر: بنية الثنائيات الضدية وصيغها في نصوص تعليم العربية للناطقين بغيرها، د.بدر بن علي العبد القادر:٦١، ومحاضرات في علم اللسان العام، دي سوسير:١٠٣.

التَّصغير بالدِّلالات التي تناقضها؛ فأنكروا أن يجيءَ لغير التَّحقير أو التَّقليل أو التَّقريب، وأكَّدُوا في أغلب نصوصهم وتوجيهات شواهدهم أنَّ التَّصغير لا يأتي للتعظيم أو التفخيم أو غيرهما من المعاني التي تناقض "التَّحقير" الذي هو أصل ما وضع له التَّصغير عندهم، وإذا فهم من السِّياق المقالي أو المقامي ذهبوا يتَأَوَّلون كلَّ ما وَرَدَ عن العرب، وكان مخالفًا فيه أصل ما وضع له التَّصغير تأويلا يقتربون به إلى معناه الأصلي؛ فكان اعتمادهم في تلك الشواهد على التَّأويل الذي يقرب المعنى السِّياقي إلى المعنى الدِّلالي الأصلي، فربطوا بين المعنيين ربطًا وثيقًا، ولعلَّ سببَ ذلك عند رؤسائهم أنَّهم يُضَعِّفُون ما نَدَرَ سماعُه، ويصلون به إلى حدِّ الشُّذُوذ الذي لا يصح القياس عليه، ولا يجعلونه أصلا إلا إذا تعدَّدَت شواهده، وثبت به النقل عن فصحاء العرب.

أمَّا الكوفيون في هذه الظاهرة فقد كانوا أقلَّ تأويلا، وأمضى عُمْقًا إلى التَّداوليَّة؛ لينتقلوا من المعنى الأصلي الذي وضع له التَّصغير إلى المعنى الدِّلالي الذي ينتجه السِّياق ببعديه المقالي والمقامي؛ فغاصوا وراء كلٍّ من المتكلم والمخاطب ليكشفوا عن المعنى الدِّلالي التَّداولي، وإنْ وافق هذا المعنى ما أنكره البصريون؛ فبحثوا عن المعنى الدِّلالي المقصود، وتركوا تأويلات البصريين للمعنى الأصلي بهدف الوصول منه إلى المقصود، وهو البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ الذي هو أحد ركائز التَّداوليَّة في العصر الحديث، ومن ثَمَّ فإنَّ الباحث يؤكد أنَّ هذه النَّظريَّة تعود جذورها إلى هؤلاء النُّحاة من الفريقين؛ المتأولين والمصرحين، الذين بحثوا عن قصد المتكلم، ومن هذه الثنائيَّات، والتي يدور في فلكها البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ ما يلي:

البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لثنائيَّة الحكم: (التَّحقير – التَّعظيم).

البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لثنائيَّة التَّقليل: (الكم – العدد)، (الحجم – الذَّات).

البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لثنائيَّة التَّقريب: (الزَّمان – المسافة)، (التَّحَبُّب – التَّرحُّم).

المبحث الأوَّل: البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ في ضوء ثنائيَّة الحكم (التَّحقير - التَّعظيم)

التَّحقير هو أصل ما وضع له التَّصغير، وقد جاء التصغير في كثيرٍ من مؤلَّفات النَّحويين تحت باب التَّحقير؛ ومن ثَمَّ فإنَّ مصطلح "التَّحقير" جاء في كتب النَّحويين على أحدِ معنيين؛ أولهما: جاء مرادفًا للباب، بمعنى "التَّصغير"، وذلك في كلِّ المؤلفات التي جاء بها تحت عنوان "التَّحقير". وآخرهما: وهو ما يؤديه اللفظ المصغَّر من دلالةٍ داخلَ السِّياق الكلاميّ، وهذا الذي يدخل ضمن هذه الثنائيَّة؛ إذ حينئذ يتزاوج ضدًّا مع التَّعظيم في دلالة التَّصغير.

فممَّن أورده عنوانًا للباب من رؤساء البصرة سيبويه في باب ما تلحق به الزوائد من بنات الأربعة من غير الفعل؛ حيث ذكر أنَّ كلَّ ما جاء من بنات الأربعة على مثل (سفرجل) فهو لاحق ببنات الخمسة، ثم علَّلَ ذلك؛ فقال: "لأنَّك لو أكرهتها حتى تكون فعلا لاتَّفق، وإنْ كان لا يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنَّه تمثيل، كما مثَّلتُ في باب التَّحقير.."[1]، وتبعه شرَّاح كتابه، كالسيرافي في شرحه للكتاب عند ذكر المصطلح، وأبو علي الفارسي في شرحه المسمَّى بـ"التَّعليقة"، كما تبعه ابن السراج في الأصول؛ فقال في تعريفه تحت عنوان: "باب التَّحقير": التَّصغير شيء يجتزئ به عن وصف الاسم بالصِّغر، ويُبْنَى أولُ هذا الاسم على الضم، وفي ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة، واشترط للتَّصغير الاسمية والتمكن والإعراب، وَمَثَّلَ بـ(حُجَيْر)، و(فُلَيْس)، و(ذُرَيْهِم)، و(دُنَيْنير) في تصغير: (حَجَر)، و(فَلْس)، و(دِرْهَم)، و(دِينَار)[2]، وممن تابعه أيضًا المعرِّي في "رسالة الملائكة"، وابن يعيش في "شرح المفصل"، والاستراباذي في "شرح الشافية"، والحازمي في "شرح ألفية ابن

(١) الكتاب لسيبويه:٤/٢٩٠.

(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج:٣/٣٦.

مالك"، وبهجت صالح صاحب "الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل"(١)، وقال ابن الأثير: "يختص تصغير التَّحقير بما يُظَنُّ أنَّه عظيم؛ لأنَّه نقيضه، نحو: (مَلَكٍ)، و(مُلَيْكٍ)"(٢).

وورد التَّصغير للتحقير في أكثر شواهد العرب في مواضع لا يمكن للباحث حصرها لسعتها وتفرقها، ولا عدها لكثرتها، والذي يهم الباحث هنا ما جاء فيه التَّصغير مؤولا في أقوال النُّحاة بين ثنائيَّة التَّحقير والتَّعظيم، وحَكَمَ عليه الكوفيون بأنَّه للتعظيم، وتَأَوَّلَه البصريون رجوعًا به إلى دلالته الأصلية، وهي التَّحقير، ومن ثَمَّ وقع البُعد المَقْصِدي التَّداوليّ في محيط ثنائيَّة الحكم بالتَّعظيم أو التَّحقير.

وشواهد التَّصغير التي يمكن تناولها في ضوء هذا البُعد الثُّنائي منها ما جاء في القرآن الكريم، ومنها ما جاء في السُّنَّة المطهرة، ومنها المنثور الذي ورد عن أقوال الصحابة أو التابعين، أو المنثور الذي ورد عن العرب الفصحاء، ومنها المنظوم الذي ورد عند الشعراء ممَّن احتج النُّحاة بهم، وسنمثل لكلٍّ مما سبق حسب المقتضى على هذا النحو:

<u>جاءت ألفاظ التَّصغير في القرآن الكريم في قسمين</u>: أوَّلهما: الأعلام، وجاء على الترتيب في: (عُزَيْرٍ)، و(شُعَيْبٍ)، و(قُرَيْشٍ). وثانيهما: الأسماء التي يجوز الوصف بها، وهو الذي يصح لهذه الدِّلالات الثنائيَّة التي هي موضوع هذا البحث، وجاء ذلك في تصغير (ابن) على (بُنَيّ)؛ في حالة الإفراد، والجمع (بَنِيّ).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٨٨/٥، والتعليقة لأبي علي الفارسي:٢٦٩/٤، ورسالة الملائكة لأبي العلاء المعري:١٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٧٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي:٢٧٩/١، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٠/٤، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل:٤٩٤/١١.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية، لابن الأثير:١٥٧/٢.

فجاءت الصيغة مصغَّرة مفردة في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾(١)، وقوله: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾(٦).

وجاءت الصيغة مصغَّرة مجموعة في موضعين؛ أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُواْ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ وَٱدْخُلُواْ مِنْ أَبْوَٰبٍ

(١) هود:٤٢.
(٢) يوسف:٥.
(٣) لقمان:١٣.
(٤) لقمان:١٦.
(٥) لقمان:١٧.
(٦) الصافات:١٠٢.

مُّتَفَرِّقَةٍ﴾[1]، والآخـــر: قولـــه تعـــالى: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾[2].

وجميع هذه الآيات في سياق التَّعظيم، ولم يختلف البصريون هنا مع الكوفيين في هذا البُعد؛ غير أنَّهم خالفوهم في طريقة الوصول إليه في ضوء التأويلات التي تأوَّلوها، والسِّياقات المقامية والمقالية في جميع الآيات السَّابقة التي لا تتعارض مع هذا البُعد المَقْصِدي التَّداوليّ الذي ينتقل فيه التَّصغير من دلالته الأصلية، وهي التَّحقير إلى دلالة التَّعظيم، وهذا الذي جعل الكوفيين يحكمون بشكلٍ مباشر بأنَّ التَّعظيم قسمٌ قائمٌ برأسه من التَّصغير، أما البصريون فقد تأوَّلوا هذه السِّياقات فرارًا من التعارض مع المعني الأصلي الذي لا يتناسب والسياق بمقاله ومقامه، وذلك ليصلوا به إلى المعنى الدِّلالي الذي ينتجه السِّياق المقامي والمقالي؛ فنرى أنَّ في الآية الأُولى حديثُ نوح لابنه الذي يختار الهلاك، ومن ثَمَّ كان التَّصغير في المنادى للإشفاق عليه، ويدلَّ على ذلك مقام المناجاة التي ناجى بها نوح ربَّه بعد ذلك ليطلب العفو عنه والرحمة له، وقدَّره النُّحاة يا بُنَيّاه[3]، فجعلوه من الترخيم، والترخيم هنا للتودد لكي يستجيب الابن لنداء أبيه، فهذا هو البُعد الدِّلالي للسِّياق، وفي الآية الثَّانية يخاف يعقوب، عليه السلام، على ابنه يوسف من الحسد؛ لأنَّها رؤيا يُمْنٍ وبِشْرٍ، وقد عرفها يعقوب عليه السلام؛ فطلب من ولده ألا يقصَّ الرؤيا على إخوته خوفًا عليه من أنْ يكيدوا له لشدة غيرتهم منه، وجاء مقام السِّياق اللغوي(المقالي) للآية الثَّالثة وعظيًّا فيه تقديم النَّصح والإرشاد من أب لابنه، وهو وصايا لقمان الحكيم لابنه بعدم الشرك بالله خوفًا عليه من عقاب الشرك؛

(١) يوسف:٦٧.

(٢) إبراهيم:٣٥.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري:٤٣.

إذ هو ظلم عظيم للنفس، لما فيه من وقوع الظلم على الخالق والمخلوق سواءً، ثم يبين له في الآية التالية لها أنَّ الله لا تخفى عليه، ولا تعجزه مثقال حبة، وإن كانت مخبوءة في صخرة في السماوات أو في الأرض، ثم يخاطبه ناصحًا له بإقامة الصلاة التي هي عمود الدين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصبر على المصائب والشدائد؛ فإن ذلك يحتاج إلى مزيد من العزم، وتأتي آية الصافات التي تتحدث عن الاختبار العظيم لنبيين كريمين؛ فيقول إبراهيم النَّبي الأبُ المشفق الممتثل لأمر الله لابنه أنَّه رأى رؤيا يُؤمَر فيها بذبحه مع أنه قد رزق هذا الابن بعد اشتياق وكِبَرٍ؛ فيناديه نداء الممتثل لأمر ربه الصابر، ويجيب الابن بالاستجابة لأمر الله، ولو أنَّ المقام هنا للتحقير لفسد المعنى.

وجاء المصغر مجموعًا في آيتي يوسف وإبراهيم؛ ففي الأُولى يطلب يعقوب النَّبي من أبنائه عدم الدخول من بابٍ واحدٍ خشية أنْ يُحسَدوا أو يتآمر عليهم أحد؛ وهذا مقام خوف وحب وتعظيم، وليس مقام تحقير، وفي الثَّانية يدعو الخليل إبراهيم ربه أنْ يجنبه هو وبَنِيه عبادة الأصنام التي اشتُهِر بها قومه، وكانت سببًا في هلاك أبيه وعمه؛ فلا يتناسب مقام التَّحقير مع سياق ما سبق من آيات، ومن ثَمَّ فإنَّ السِّياق المقالي والمقامي يدلان على التَّعظيم والتَّقريب والإشفاق كبُعدٍ دلاليٍّ، ولا يتناسب بحالٍ مع التَّحقير.

وإذا كانت التَّداوليَّة تراعي جانبي السِّياق اللُّغوي وغير اللُّغوي، أو المقالي والمقامي فإنَّ ذلك ليس جديدًا في تفسير تلك الآيات والنَّصوص، فقد تكلم عن السِّياق المقالي والمقامي كل من النُّحاة القدامى والبلاغيون والمفسرون والفقهاء، ولما كانت التَّداوليَّة تقوم على نظرية الأفعال الكلاميَّة التي مرت بمرحلتين؛ الأَوَّلى منهما ميزت بين نوعين من الأقوال؛ الوصفية التقريرية التي يسميها النُّحاة الأساليب الخبرية، والأقوال الإنْجازيَّة التي تمثل المنطوق اللفظي. والمرحلة الثَّانية قسمت أفعال الكلام إلى ثلاثة أقسام؛ الأَوَّل: الفعل اللفظي، وهو يقوم على لفظ المتكلم، والثَّاني: الفعل الإنْجازي، وهو القصد من

الكلام، والثَّالث: الفعل التأثيري، وهو الأثر الذي يترتب على الفعل اللفظي والإنْجازي، فإنَّ ذلك قد تحقق كلُّه في سياق الآيات؛ إذ اشتملت جميعها على أسلوب نداء، حيث يحل حرف النداء فيه محل الفعل اللفظي؛ قال السيرافي: والمنادى مفعول، فدلَّ على أنَّ حرف النِّداء يقوم مقام الفعل الندائي الذي بمعنى (أدعو)، أو(أطلب)، أو(أنادي)، ومن ثَمَّ تحقَّقَ الفعل اللَّفظي في الآيات، ثم تحقق الفعل الإنْجازي بمعرفة قصدية المتكلم في كلِّ سياق على حدة في الآيات السَّابقة؛ حيث إنَّ أغلب السِّياقات جاء القصد منها التَّعظيم أو الشفقة أو الخوف على الابن أو الأبناء في الآيات سالفة الذكر، أمَّا الفعل التأثيري الذي يقوم على الفعلين اللفظي والإنْجازي، وهو يخص المتلقي أو المستقبل فقد كان في الآيات الكريمات الابن المخاطب من الوالد خاصة، أو من المتكلم بشكل عام؛ حيث إنَّ الأثر المترتب على ذلك هو استجابة المنادى للنداء، وهو ما بيَّنَه المفسرون القدامى والمعربون، ومن ثَمَّ فإنَّ دعوى التَّداوليَّة الجديدة لم تولد منذ عهد قريب، وإنَّما عَرَفَ هدفها العلماء الأقدمون من النُّحاة والمفسرين والفقهاء والبلاغيين عمليًّا، وهذا يدلُّ على أنَّ جذور التَّداوليَّة تبدأ من التُّراث، وليست وليدة عصرنا الحديث.

وجاءت شواهد التَّصغير الحديثية تدور في هذه الثنائيَّة في هذه المواضع:

ما رُوِي عن أمِّ المؤمنين عائشةَ: قالت: دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم والحبشة يلعبون بحرابهم في المسجد –في يومِ عيدٍ؛ فقال لي: "يا حميراء، أتحبين أن تنظري إليهم؟ فقلت: نعم، فأقامني[1]"، وهذا مقام تدليل

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى:١٨١/٨، وقال ابن حجر في الفتح: "إسناده صحيح، ولم أر في حديث صحيح ذكر "الحميراء" إلا في هذا":٢/٤٤٤، وتناقلت بعض كتب السنة حديثًا آخر بالمعنى نفسه، ويختلف اللفظ فيه قليلا: "عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ذكر النَّبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين؛ فضحكت عائشة رضي الله عنها؛ فقالت: ينظر: يا حميراء ألا تكون أنت، ثم التفت إلى عليٍّ؛ فقال: إنْ وَليت من أمرها شيئًا فارفق بها"، ينظر: سنن ابن ماجة:٨٢٧/٢.

ومدح لا يتناسب مع دلالة التَّصغير الأصلية، وحكم الكوفيون بأنَّه تصغير التَّعظيم، وجاءت خلاصة تأويلات البصريين تفيد أنَّه لتقريب العلاقة بين النَّبي صلى الله عليه وسلم وأم المؤمنين عائشة، ومن ثَمَّ فإن البُعد هنا يدور في محيط هذه الثنائيَّة، ومن ذلك أيضًا قول النَّبي ﷺ في عبد الله بن مسعود: "**كُنَيْفٌ مُلِئَ علمًا**"، وهو يمدح علمه، والكُنَيْف في رواية الضم تصغير للكنف الذي هو الوعاء الذي يضع فيه التاجر أو الراعي متاعه، والسِّياق المقامي والمقالي يقتضيان المدح والتَّعظيم، وليس التَّحقير أو التَّقليل(١)، ومنه قوله النَّبي ﷺ للأعرابي حينما جاءه لكي يسأله عن بعض الأمور اليسيرة التي يقدر أن يستمسك عليها، ويعتصم بها: "أفلح الرويجل، أفلح الرويجل"(٢)، وما ورد في الحديث الذي رواه أنس بن مالك –رضي الله عنه– أنَّه بَلَغَه أنَّ النَّبي ﷺ كان يقول: "إذا نشأت بحريَّة، ثم تشاءمت فتلك عينٌ غُدَيْقة"، و(غُدَيْقَة) تصغير (غَدَقَة)، والغَدَقُ في اللُّغة الماءُ الغزيرُ، ومن ذلك سُمِّيَ الرجل (الغيداق) لكثرة جوده وسخائه، ومنه قوله سبحانه: ﴿**وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا**﴾(٣)، أي: غزيرًا كثيرًا(٤).

(١) الحديث فيه روايات متعدد، وقد رويت (كنيف) بالفتح والضم، والشاهد الصرفي هنا مبنٍ على رواية الضم في: موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني:٢٠٦، باب انقضاء الحوائج، والمصنف للصنعاني:١٣/١٠، وفضائل الصحابة لابن حنبل:٨٤٣/٢ باب فضل عبد الله بن مسعود وغيره ينظر المكتبة الشاملة كتب السنة.

(٢) عون المعبود وحاشية ابن القيم:١٩٣/٤.

(٣) الجن:١٦.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني، لابن عبد البر:٣٧٨/٢٤.

ومن التَّصغير للإشفاق أو التَّقريب قول النَّبي ﷺ: "أُصَيْحابي أُصَيْحَابي[١]"، ذهب ابن جني إلى أنَّ التصعير هنا للتقريب؛ أي لتقريب مكانتهم منه، **ومنه حديث:** "فقال سعد: وأنا والله لا أقتل مسلمًا حتى يقتله ذو البُطَين[٢]"، و(البُطَيْن) بضم الباء تصغير تعظيم، و"ذو البُطَين" لقبٌ قُصِدَ به أسامة بن زيد بن حارثة، وقيل له ذلك؛ لأنَّه كانت له بطنٌ عظيمة[٣]، قال ابن قتيبة: وكان لأسامةَ بنِ زيدٍ بطنٌ مُندَحَّةٌ[٤].

وقد حكم الكوفيون على كلِّ هذه المواضع في سياقاتها أنَّها للتعظيم، وتأوَّلها البصريون على التَّقريب أو الإشفاق أو تقليل البُعد؛ ومن ثَمَّ يصلون بهذه التأويلات إلى ما وصل إليه الكوفيون من دلالة التَّصغير على التَّعظيم غير أنَّهم قد أكثروا التأويل، أما الكوفيون فقد قللوا التأويل اختصارًا ووصولا للدلالة المفهومة من السِّياق، والبُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ المقصود، وهو التَّعظيم.

---

(١) من حديث في صحيح مسلم: "كتاب الفضائل"، باب: إثبات حوض النَّبي ﷺ رقم الحديث:٥٩٩٦، ومسند البصريين: رقم:٢٠٧٨١، ونَصُّ الحديث: عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال النَّبي ﷺ: "ليرِدَنَّ على الحوض رجالٌ ممن صاحبُنَيّ، حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلي اختلجوا دوني، فلأقولن: أي رَبِّ: أصيحابي، أصيحابي، فقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك.." الحديث في المعجم الكبير للطبراني:٩/١٢، وروايته فيه "أصحابي" من دون تصغير.

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة:٢٠٠/٢، والحديث جاء في معرض إنكار النَّبي صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد ﷺ حين بعثه في سرية؛ فأدرك رجلا مشركًا، نطق بالشهادة فقتله أسامة، فلما علم النَّبي ﷺ قال: أقتلت رجلا يقول "لا اله إلا الله"؛ فقال أسامة: لا أقاتل رجلا يقول لا اله إلا الله حتى ألقاه؛ فقال سعد: وأنا والله لا أقتل مسلمًا حيًّا يقتله "ذو البطين"، يعني أسامة.

(٣) التكملة والذيل للصاغاني:١٩٤/٦.

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة:٢٠٠/٢.

ومما جاء من الشعر، واستدل به الكوفيون على أنَّ التَّصغير فيه للتعظيم، وتأوله البصريون على غير ذلك انطلاقًا من الدِّلالة الأصلية للتَّصغير إلى ما جاء به السِّياق تعويلا على المعنى الدِّلالي الأصلي، والتَّقريب بين المعنيين الأصلي والسِّياقي، وذلك فيما جاء من الشواهد الشعرية التالية:

قول الشاعر:

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ * دُوَيْهِية تصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَّامِلُ**(١).

وأنكر العكبري هذه الدعوى من الكوفيين على أنَّ الدُوَيْهِية هنا تصغير يدل على عظم الداهية؛ لأنَّ العرب إذا أرادوا أنْ يجاوزوا الشيء قلبوه إلى نقيضه، وذهب إلى أنَّ التَّأويل على التَّحقير؛ والمعنى أنَّ أصغر الدَّواهي وأحقرها تفسد الأمور العظيمة، وجعل منه قول الشاعر:

فُوَيْق جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ * لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكَلَّ وَتَعْمَلَا**(٢).

وفسره بأنَّه جبل صغير العرض، دقيق المطلع مرتفع، شاق في الصعود لدقة مسالكه وطول ارتفاعه، والمعنى عنده أن التَّصغير هنا لتحقير العرض؛ فيكون سببًا في الوعورة، ثم قال: وأمَّا قولهم فلانٌ صُدَيِّقي، وأخيِّ فهو من لطف المنزلة، وصغَّره العرب ليقللوا قطيعة الصلة بينهما(٣)، وقولهم: هو أُسيِّد؛

---

(١) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري في الديوان:٥٨، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي:١٩١/١، وسر صناعة الإعراب لابن جني:٢٨/٢، والإنْصاف لأبي البركات الأنْباري:١١٣/١، وشرح الشافية للاستراباذي:١٩١/١، ومعنى البيت: أنَّ الداهية، وإن كانت صغيرة، ولكن تأثيرها شديد؛ فيؤول أمرها إلى اصفرار الأنَامل منها، وذلك كقول أبي العلاء المعري: وقد ينمي كبير من صغير **وينبت من نوى القسب الليان. البيت من الوافر في سقط الزند لأبي العلاء المعرّي:٦٧.

(٢) البيت من الطويل لأوس بن حجر، وهو في اللباب للعكبري:١٥٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب:١٩٢/١.

(٣) اللباب للعكبري:١٥٩/٢.

تعني قارب السَّواد، وقولهم: هو مُثَيل ذاك، وأميثال ذاك، فيريدون أنَّ المشبَّه به عندهم حقير(١).

وفي هذه الثنائيَّة: التَّحقير التَّعظيم بين الكوفيين ورؤساء البصريين حُمِل قول الشاعر:

أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أُحَادٍ * لُيَيْلَتِنا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِي** (٢).

وقول الشاعر: **وَلَقَدْ رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِيَهَا اللُّتيَّا والَّتي**(٣).

وقول الشاعر: **يا جمل أسقاك البُرَيْقُ الوامضُ *** والديم الغادية الفضافض**(٤).

وقول الشاعر: **وَعِنْدِي الدُّهَيْمُ لَوْ أُحِلُّ عِقَالَهَا *** فَتَصْعَدَ لَمْ تَعْدِمْ مِن الجِنَّ حَادِيًا**(٥).

وكذلك جعلوا منه قول الشاعر:

إنَّ لَنَا قُلَيْذَمًا قَذُومًا * يَزِيدُهُ مَخْجُ الدِّلَا جُمُومًا**(٦).

وكلُّ هذه الشواهد تأوَّلها البصريون وصولا إلى الدِّلالة الأصلية التي وُضِعَ لها التَّصغير، محاولين المقاربة والتوفيق بين الدلالتين في ضوء السِّياقات الدِّلالية التي وردت فيها الألفاظ المصغرة، أما الكوفيون فقد ذهبوا مباشرة إلى أنَّ الدِّلالة للتَّعظيم، دون أنْ يكترثوا لأصل ما وُضِعَ له التَّصغير، ومن ثَمَّ فإنَّ هذه الشواهد وقعت في ثنائيَّة دلالية تمتد من التَّحقير إلى التَّعظيم.

---

(١) البديع في علم العربية، لابن الأثير:١٥٧/٢.

(٢) البيت من الوافر للمتنبي في ديوانِه:٣٥/١، والكشف عن مساوئ شعر المتنبي لابن عباد:٦٣/١، والوساطة بين المتنبي وخصومه:٩١، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزَّاز القيرواني:١٠٦/١.

(٣) البيت من الكامل لسلمة بن ربيعة الضبي في نوادر أبي زيد:٢١٠/١، وأمالي ابن الشجري:٣٥/١.

(٤) البيت من الرجز، لأبي محمد الفقعسي في اللسان:٢٣٧/٧، وتاج العروس:٧٣/١٩، وبلا نسبة في تهذيب اللُّغة:٤٧٠/١١.

(٥) البيت من الطويل لابن مقبل في ديوانِه:٤١٢.

(٦) البيت من الرجز، بلا نسبة، لسان العرب لابن منظور:(قلزم):٤٩٢/١٢.

ومن شواهد النثر:

أوَّلًا: من المأثور عن الصحابة والتابعين: قول الحباب بن المنذر حين بويع أبو بكر يوم السقيفة: "أنا جُذَيْلَها المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ[١]؛ فـ"الجذيل" تصغير لـ"الجذل"، وهو عود ينصب للإبل الجرباء لكي تحتك به من الجرب؛ فأراد أنْ يقنع ويشفي برأيه، والـ(عذيق) تصغير لـ(عذق) بفتح العين، وهو النَّخلة نفسها؛ لأنَّه من عادة العرب كانوا إذا مالت النَّخلة الكريمة بنوا لها من جانبها المائل بناءً عاليًا يدعهما حتى لا تسقط من جانبها، وكانوا يُسَمُّون ذلك بالترجيب، وصغَّرهما القائل للمدح[٢].

ومنه ما نقله الجاحظ من أنَّ عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: "أخاف على هذا العُرَيْب[٣]"، وقال معلقًا على قوله: "وربَّما صغَّروا الشيء من طريق الشفقة والرِّقة، وليس التَّصغير له يريد"، وناظَرَ له شِعْرًا بقول أوس: "فُوَيْق جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأسِ"، وقول الحباب بن المنذر: "أنا جُذَيْلَها المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ[٤]، وقول لبيد: دُوَيْهِية تصفر منها الأنَّامل[٥]، كما مرَّ الحديث عنها قبل سطور.

ثانيًا: من أقوال العرب: جاء التَّصغير يجري في البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لثنائيَّة التَّحقير التَّعظيم في منثور كلام العرب، في قولهم لأبي قابوس الملك: "أبو قُبَيْسٍ[٦]"؛ حيث صغروه تصغير تعظيم؛ قال الجاحظ في فصل عنوانُه: "تصغير الكلام"، ذكر فيه أمثلة لتصغير التَّعظيم؛ فقال: "وهذا كقول النَّبي ﷺ

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال:٨/٤٦٤.
(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال:٨/٤٦٤.
(٣) الحيوان للجاحظ:١/٢٢٣، ٢٩٧.
(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال:٨/٤٦٤.
(٥) الحيوان للجاحظ:١/٢٩٧.
(٦) الحيوان للجاحظ:٢٧.

لعائشة: "الحميراء"، وقولهم للملك أبي قابوس: "أبو قُبَيْسٍ[١]"، وجعل الكوفيون منه قول الشاعر:

حَمَلْتِ ثلاثةً فَوَضَعْتِ تِمًّا * فَأُمٌّ لِقْوَةٌ وأبٌ قَبِيسُ[٢].

وأبو قبيس: جبل بمكة، وأبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وجعله الشاعر: "أبا قبيس" للضرورة فصغَّره على الترخيم، وهو يريد تعظيمه، كما قال الحباب بن المنذر: "أنا جُذَيْلَها المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ[٣]"، ومن ذلك أيضًا قولهم: "دَبَّ إليه دُوَيْهِية الدهر"، فصغروا (الداهية) على (الدُوَيْهِية) للتعظيم، وذلك حين أرادوا لطافة المدخل، ودقة المسلك[٤]".

ومن الأمثال عندهم: "جاء بعد اللُّتيَّا والَّتي[٥]"، ويُكنَى بهما عن الشدة، وهما للدَّاهية الكبيرة والصغيرة[٦]"، وجعل أبو بكر بن الأنْباري منه قول العربي: "أنا سريسير هذا الأمر" للتعظيم؛ أي: أنا أعلم الناس به[٧]"، وهذا صحيح مباشر؛ لأنَّ العلم بالشيء مما تعظُمُ به النَّفس فجاء التَّصغير هنا معظِّمًا، ويؤيد ذلك قول الثعالبي: "ومن سُنَن العرب تصغير الشيء على وجوه منها: تصغير تكبير كقولهم: "عُيَيْرٌ وَحْدَه، وجُحَيْشٌ وحده"[٨].

---

(١) الحيوان للجاحظ:٢٦.

(٢) البيت من الوافر، لرجل من بُنَيّ أسد، ينظر: مجالس ثعلب:١٠٩/١، ومجمع الأمثال للميداني:١٣١/٢.

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال:٤٦٤/٨.

(٤) الحيوان للجاحظ:٢٢٣/١، ٤٤٥/٦، الإبانة في اللُّغة للحمزي:٣٣٢/١، ٣٣٣.

(٥) البيت من الرجز للعجاج بن رؤبة، وهو في ديوانِه:٢٧٤، وفي الكتاب:٣٤٧/٢، والمقتضب:٢٨٩/٢، وأمالي ابن الشجري:٣٤/١، وجمهرة الأمثال:٢٢٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح:١٧١/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٩٠/٢، ٣٩١.

(٦) مجمع الأمثال للميداني:٩٢/١.

(٧) الأضداد لابن الأنْباري:٢٩٢/١.

(٨) فقه اللُّغة وسر العربية للثعالبي:٢٧١/١.

ومن أمثالهم في تصغير الدِّلالة على التَّعظيم: "أتت عليه أم اللُّهيم"، يريدون الدَّاهية أو المَنِيَّة فصغَّروها تعظيمًا لها، قال ابن فارس: "اللُّهيم: الدَّاهية، وكذلك أم اللُّهيم، وسُمِّيَت لعظمها كأنَّها تلهم ما تلقى[١]"، وأنشد ابن الأحمر:

لَقُوا أمَّ اللُّهَيْمِ فَجَهَّزَتهم غَشُوم الوِرْد نكنيها المَنُونَا[٢].

وكانت العرب تقول في أمثالها: "لقيت منه أم الرُّبيق على وُرَيْقٍ"، وأم الرُّبَيْق: من أسماء الحرب أو الشدائد، والأُرَيْق: الدَّاهية، ومنه قول الراجز: أم الرُّبَيْقِ والوُرَيْقِ الأَزْنَم[٣]، ويروى الأزلم، قال الثعالبي: "فأما أم اللُّهيم وأم الدُّهيم فكنايتان من كُنَى المَنِيَّة، وقد صَغَّرُوا "الدُّهَيْم" ليس على التَّحقير؛ لكنَّه مثل قولهم: دَبَّت إليهم دُوَيْهِية الدهرُ؛ وأراد تصغير التعظيم؛ لأنَّ الشيء عندهم إذا جاوزَ حدَّه جانَسَ ضِدَّه[٤].

ويجمع النُّحاة على أنَّ دلالة التَّحقير التي يؤديها التَّصغير تتحقق في مثل سياق تسمية جرير للأخطل بالأخيطل لما كان بينهما من كثرة الهجاء، وكذلك في تسمية المتنبي لكافور الإخشيدي كويفير، وكلا الشاعرين كانا يبغضان ما صغراهما، فجاء التَّصغير على أصل معناه للتحقير.

ومنه تصغير الابن والابنة الذي يدلُّ على التَّحبُّب وقرب المسافة، وهو مقام مدح وتعظيم وتقريب، وليس مقام تحقير، وهو كقول الأب لابنه: "يا بُنَيّ"، وقد مرَّ ذكره في الآيات القرآنية التي وردت، ومنه أيضًا قول الأب لابنته: "يا بُنَيّة" فهو مقام تحبب وتدليل وتقريب، وليس مقام تحقير أو تقليل.

---

(١) مقاييس اللُّغة لابن فارس:٥/٢١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في لسان العرب لابن منظور:١٣/٤١٧، مادة (متن)، وتاج العروس مادة (لهم):٣٣/٤٦٠.

(٣) البيت من الرجز للعجاج في ديوانِه:٣٠٧.

(٤) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب:١/٣٦١.

ونستخلص في نهاية هذا المبحث أنَّ الكوفيين قد ذهبوا إلى ثبوت تصغير التَّعظيم، وهو ما يتناسب مع قصديه المتكلم والمخاطب في جميع الشواهد التي تأوَّلها البصريون، وفي هذا الشأن خلاف كبير بين رؤساء المدرستين؛ وإن كان تأويلهم مقبولا في أكثر تلك المواضع، وقد أكَّدَ صاحب البديع ذلك، وذهب إلى أنَّ للتَّصغير ضربًا آخر هو تصغير التَّعظيم، وفيه خلاف.

المبحث الثَّاني: البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ في ضوء ثنائيَّة التَّقليل (الكم - العدد)، (الحجم - الذَّات)

أما البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ الذي يجري بين ثنائيَّة التَّقليل: (الكم – العدد)، (الحجم – الذَّات) فقد يقصد المتكلم التَّقليل من الكم أو العدد، أو النقص من الحجم أو الذَّات، فإنْ قال القائل: عندي دراهم؛ فيجوز أن تكون صغيرة، فإذا أراد التَّصغير قال: عندي دُرَيْهِمات، ليعلم أنَّها قليلة، وفي شرح الكتاب: واعلم أن التَّصغير ما يزاد فيه يدل على صفته في القلة، والصغر، والقرب، والتَّحقير، فأغنت علامة التَّصغير عن تلك الصفات(١)، وذكر في موضع آخر أنهم إذا صغَّروا الشَّيء فقد أرادوا تقليله، ولا يجمعون بين الكثرة والقلة في كلمة واحدة، وهذا الذي جعلهم يصغرون جموع القلة على ألفاظها وصيغها، ويصغِّرون جموع الكثرة بردها إلى المفرد لتقليلها، حتى لا يقع التعارض في هذه الصيغ إذا صغَّروها على ألفاظها في صيغ جموع الكثرة؛ ومن ثم لزمهم أن يردوها إلى المفرد؛ لئلا يجمعوا بين التَّصغير والتكثير في لفظ واحد(٢)؛ لأنَّهم إنْ صغَّروها على صيغها دون ردِّها إلى المفرد خلطوا بين دلالتي التَّقليل التي أفادها التَّصغير والتكثير التي أفادها الجمع في كلمة واحدة، وذكر سيبويه أنَّ الأَبْنِيَة الأربعة التي لأقل العدد تحقر على لفظها، دون الرجوع للمفرد.. وهو المسموع عن العرب(٣)، وعلل المبرد لاختيار الجمع السالم المؤنث؛ فقال: "وجمعت بالألف والتاء؛ لأنَّ كل جماعة غير الآدميين ترجع إلى التأنيث"(٤).

والتَّصغير فيه زيادة (مورفيم الياء) تدل على التَّقليل، وقال بعضهم: تأتي ياء التَّصغير لمعنى التَّحقير أو التَّقليل، ورد معظم البصريين أغلب أغراض التَّصغير إلى دلالة التَّقليل أو التَّحقير، ومن ثَمَّ فإنَّ ما دل على التَّحقير أو

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤/١٦٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤/٢٣١.

(٣) الكتاب لسيبويه:٣/٤٩٠.

(٤) المقتضب للمبرد:٢/١٦٠.

التَّقليل في ذاته لم يصغروه، وما لم يكن ظاهرًا فيه ذلك تأوَّلوا تصغيره؛ فقالوا: (دُوَيْهِية) في تصغير (داهية)، و(بُنَيّ) في تصغير (ابن)، وتأوله البصريون على غير معنى التَّعظيم، فأجابوا بأنَ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فيكون التَّصغير لتقليل المدة، وتصغير (ابنٍ) على (بُنَيّ) للشفقة عندهم لا ينافي دلالة التَّقليل(١).

وقد يُصغَّر الشيء لدنوه من آخر؛ كقولهم: "هو أصيغر من ذاك"، و"دُوَيْن هذا"، و"فُوَيْق ذاك"؛ يريد تقليل ما بينهما، وقد مَثَّلَ بعضُ النَّحويين لتصغير التَّقليل بعد أنْ خَصَّه بالمقادير بقوله: (مُوَيْلٍ)، و(دُرَيْهِمات)، و(حُنَيْطَةٍ)، و(أُجَيْمال)(٢).

ويرى الباحث أنَّه يمكن أن يضاف إلى كلام المبرد أن اختيار الجمع السالم مناسب للتصغير؛ لأنَّ الجموع السالمة لا تعد من جموع الكثرة، ومن ثَمَّ كانت هي الأنسب مع البعد الدلالي الأصلي للتصغير الذي هو التَّقليل في مثل هذه الأمثلة.

وإذا كان تأصيل هذه المسألة دفعنا إلى ذكر رأي سيبويه والمبرد نقلا عن فصحاء العرب، فإننا نُقِرُّ بالتأكيد على أنَّ البصريين لم يكونوا بعيدين عن هذا البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لهذه الثنائية الدلالية: (التَّقليل للكم والعدد)، أو(الحجم والذَّات) بدليل أنهم لم يجمعوا الكثرة على ألفاظها وصيغها وردوها إلى المفرد، ثم صغَّروها، ثم أعادوا جمعها بالألف والتاء لغير الآدميين أو إذا لم يكن قد سمي بها، على حين جمعوا ألفاظ القلة على صيغها كما هي، والسبب في ذلك هو وقوع التعارض الدلالي بين صيغ جموع الكثرة مع التَّصغير، وعدم وقوعها بين صيغ جموع القلة مع التَّصغير، وتابعهم في ذلك غيرهم، وهذا أحد رؤساء البصرة يقول في كتابه؛ الأصول في النحو: "كلُّ بناءٍ لأقل العدد تحقيره جائز،

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي:١/٣٢٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش؛ المسمى: تمهيد القواعد:١٠/٤٩٠٢

(٢) البديع في علم العربية، لابن الأثير:٢/١٥٧.

وهو على أربعة أَبْنِيَة: (أَفْعُل) و(أَفْعَال) و(أَفْعِلَة) و(فِعْلَة).. فإنْ حقَّرت ما بُنِيَ للكثير رددته إلى بناء أقل العدد"[١]، ومثَّل على تصغير صيغة (أَفْعَال) من أَبْنِيَة القلة بـ(أُجَيْمال) في تصغير (أَجْمال)، وعلى أفعل منها بـ(أُكَيْلِب) في تحقير (أَكْلُب). وعلى أفعلة بـ(أُجَيْرِبَة) في تصغير (أَجْرِبَة)، وعلى فعلة بـ(غُلَيْمَة) في تصغير (غِلْمَة)، ثم مثَّلَ على تحقير دراهم من أَبْنِيَة الكثرة بـ(دُرَيْهِمات)، وهو جمع لـ(دُرَيْهِم) المفرد المحقَّر بالألف والتاء، وجعل مثله: (قُنَيْديلات)، و(مُرَيْبدات)، وإن كان واحد الكثرة مما يعقل جمعه في السلامة على التذكير، نحو: (سُمَيْحُون) في تحقير (سُمَحَاء) التي مفردها (سَامِح)، و(شُوَيْعِرون) في (شُعَرَاء) التي واحدها (شَاعِر)، و(ظُرَيْفُون) في (ظُرَفَاء) التي واحدها (ظَرِيف)، وإن كان الجمع ليس له مفرد مستعمل من لفظه حقَّرتَه كما هو على لفظه ثُمَّ جمعته جمعًا سالمًا مناسبًا، كما في تصغير (عَبَابِيد) على (عُبَيْبِيدُون)؛ لأنَّه لم يستعمل منها المفرد[٢]، وقد نصَّ على ذلك العكبري في كتابه؛ فقال: "الواو والنون من جموع القلة"، وجعل من القلة أيضًا ما جُمِعَ بالألف والتاء[٣]، ومراده أنَّ الجمعين السالمين يدلان على القلة لا على الكثرة، ودليله في ذلك استعمالهما مع التَّصغير الذي يرادف هذه الدلالة، أما اسم الجنس واسم الجمع فيصغَّر كلٌّ واحد منهما على لفظه لشبهه بالواحد، نحو: (قُوَيْم)، و(رُهَيْط)، و(نُفَيْر) في: (قَوْم)، و(رَهْط)، و(نَفَر).

ومما يدخل في البعد الدلالي لتصغير الحجم قول العرب في المثل: "**عسى الغُوَيْرُ أبؤسًا**"؛ فـ(الغُوَيْرُ) تصغير (الغَار)، وهو ماءٌ لقَبَيْلة كلب، و(أَبْؤُس) جمع قلة لـ(بُؤْس)، ويراد به الشدة والعذاب، وقد ناسب هذا الجمع ما قبله؛ ففي (الغُوَيْرُ) تصغير تحقير للحجم، وفي (أَبْؤُس) جمع قلة لـ(بؤس)[٤]، والمعنى:

(١) الأصول في النحو لابن السراج:٣/٥٢.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج:٣/٥٢.

(٣) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ:٢/٦٥٤.

(٤) معجم القواعد العربية لعبد الغني الدقر:١/٤٠٦.

"لعلَّ الشرَّ يأتي من قِبَلِ الغُوَيْرُ"، وصاحبة هذا المثل هي الزَّبَّاءُ، ويضرب به للرجل الذي يتوقع الشرَّ من جهةٍ يستهان بها، وهو البعد الدلالي المقصود.

وتصغير الحجم قد يكون ماديًّا أو معنويًّا؛ فمن التَّصغير المادي للشَّيء قولك: "قرأتُ كُتَيِّبًا"؛ تريد تصغير الحجم المادي، وقولك: "السحاب فُوَيْق الجبال"، فقد قللت حجم المسافة بين رؤوس الجبال والغمام، ومن التَّصغير المعنوي قولك: "وصلت قُبَيْل الفجر"، فقد قلَّلت حجم الفترة الزَّمنية التي بين المجيء والفجر.

ويأتي التَّصغير لتقليل العدد كما في قولك: "لنا أصيحابٌ كرام"، و"معي دُرَيْهِمات"؛ تريد قلة الأصحاب والدَّراهم؛ وهذا دلالته أنَّك على جلالة قدرك ليس لك من الأصحاب الكرام إلا عدد قليل، وليس معك من الدراهم إلا عدد يسير؛ فالبعد الدلالي هنا هو تقليل العدد من الأصحاب الكرام والدراهم؛ ولكنك صغَّرت فاختصرت.

وذهب أبو حيان في الارتشاف إلى أنَّ التَّصغير يأتي لتقليل الشيء في ذاته أو لتقليل عدده، أو لتقريب زمانه، أو مسافته، وجعل من الأول قولك: (رُجَيْل) فالتَّصغير فيه لتقليل الذات، ومن الثاني قولك: (دُرَيْهِمات) والتَّصغير فيه لتقليل العدد، ومن الثالث قولك: (قُبَيْل)، و(بُعَيْد)، والتَّصغير فيها لتقريب الزَّمن، ومن الرابع قولك: (فُوَيْق)، و(تُحَيْت)، والتَّصغير فيهما لتقليل المسافة، ثم قال: "وزاد الكوفيون لتعظيم الشيء، نحو: (دُوَيْهِية) للمنية، وزعموا أنَّ من ذلك قولك: (أُخَيّ) و(صُديّقي)"[1]، وذكر صاحب اللمحة أنَّ من دلالات التَّصغير تقليل العدد، كما في (دُرَيْهِمات)، وتقريب المسافة، كما في (دُوَيْن المنزلة)، والتحنن والتعطف، كما في: (يا بُنَيّ)، و(يا أُخَيّ)، وتصغير التهويل والتفخيم والتَّعظيم، وفي البديع في علم العربية من دلالات التَّصغير التَّقليل، ويختص بالمقادير، نحو: (مُوَيْل) في تصغير (مَال)، و(دُرَيْهِمات) في

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان:١/٣٥١.

تصغير (دَرَاهم)، و(حُنَيْطَة) في تصغير (حِنْطَة)، و(أُجَيْمال) في تصغير (أَجْمال)[١].

واختزل الشاطبي دلالات التَّصغير في شرحه لألفية ابن مالك في ثلاثة معانٍ: تحقير ذات ما يتوهم أنه عظيم، وتقليل عدد أو كمية ما يتوهم أنه كثير، وتقريب ما يتوهم أنَّه بعيد، وذهب إلى أنَّ التَّصغير بمثابة الوصف بمعنًى من هذه المعاني، فإذا قلنا: (رُجَيْل)؛ فالمعنى: "رجل صغير"، وإذا قلنا: (دُرَيْهِمات) فالمعنى: "دراهم قليلة"، وإذا قلنا: (دُوَيْن السماء) فالمعنى بمنزلة قولك: "مكان قريب من السماء"، ولما كان بناء التَّصغير أقل في البُنَيّة والتركيب عدلوا إليه[٢]؛ ومن ثَمَّ فإنَّ المصغر بمنزلة الموصوف[٣]، وقد جمع السيوطي للتصغير خمس دلالات؛ فقال: المصغر هو الذي صيغ بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، لغرض (تحقير)، أو (تقليل)، أو (تقريب)، أو (تعطف)، أو لـ(تعظيم) كما هو عند الكوفية، وجعل من تصغير التَّحقير: (رُجَيْل)، و(زُيَيْد)؛ فقال: المراد تحقير قدره والحط منه، وجعل من تصغير التَّقليل للذَّات: (كُلَيْب)، ومن تقليل الكمية: (دُرَيْهِمات)، ومن تصغير التَّقريب ما هو لتقريب المنزلة كما في: (صُدَيِّقي)، وما هو لتقريب الزَّمان، كما في: (قُبَيْل)، و(بُعَيْد)، وما هو لتقريب المسافة، كما في: (فُوَيْق) و(تُحَيْت) و(دُوَيْن)، وجعل من تصغير التعطف: (يا أُخَيَّ) و(يا حُبَيِّبي)، ومن تصغير التَّعظيم الثابت عند الكوفيين قولهم: (دُوَيْهِية)، وتأوله البصريون[٤]، وزاد الشيخ خالد الأزهري دلالات التَّصغير إلى ست معانٍ؛ فقال: فوائد التَّصغير ست: تقليل الذات كما في (رُجَيْل)، وتقليل الكمية كما في (دُرَيْهِمات)، وتقريب الزَّمان كما في (قُبَيْل العصر)، و(بُعَيْد المغرب)، وتقريب المسافة كما في (فُوَيْق المرحلة)، و(تُحَيْت البريد)، وتقريب

(١) البديع في علم العربية:١٥٧/٢.
(٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٢٦٣/٧.
(٣) شرح درة الغواص للخفاجي:٦٧١.
(٤) همع الهوامع للسيوطي:٣٧٧/٣.

المنزلة كما في (صُدَيّقِي)، وتصغير التَّعظيم عند الكوفيين، كما في (دُوَيْهِية)، ووجَّهها البصريون على معنى التَّقليل؛ لأنَّ الداهية إذا عظمت قلت مدتها[١].

ونستنتج مما سبق أنه ما إذا قال القائل: "أعطني دُرَيْهِما"، أو"أعطني دُرَيْهِمات" فإنما أراد من التَّصغير دلالة التَّقليل لا الصغر؛ أي: أعطني بعض الدِّرهم أو قليلا من الدراهم، فالبعد الدلالي هنا هو التَّقليل، ومن السياق المقالي والمقامي يفهم أنه تقليل العدد.

ومما يمكن تأصيل للتداولية به قول سيبويه: "واعلم أنَّ التَّصغير ما يزاد فيه يدل على صفته في القلة، والصِّغَر، والقُرب، والتَّحقير؛ فتغني علامة التَّصغير عن صفته"، يقصد أنَّ مورفيم التَّصغير له بعد دلالي تداولي يدور في فلك القلة، أو الصغر، أو القرب، أو التَّحقير، وَرَدَّ بعضهم أنْ يكون التَّقليل في الكميات والأعداد بصيغة من صيغ التَّصغير، والدليل ما ذكره ابن ولَّاد في انتصاره لسيبويه على المبرد؛ حيث ذهب إلى أنَّ التَّحقير لا يجوز في المقادير؛ لأنَّ تصغير المقادير إنَّما يكون بتقليل أعدادها[٢]، ولا يجوز في الكميات أيضًا؛ لأنَّه يستغنى عن التَّصغير فيها بتقليل كمياتها وتقصيرها، ويجوز ذلك إنْ كان زمنًا أو مكانًا، وسيرد في مبحث التَّقريب لاحقًا.

وشذَّ تصغيرهم لـ(أحد عشر)؛ حيث سمع عن بعض العرب قوله:(أحيد عشر) من الأعداد، وهو عند البصريين شاذ لا ينقاس عليه، وعند الكوفيين جائز على كلِّ حال؛ لأنَّه لم يرد به العدد بشكله الذي ينبغي، ومقداره المعروف، وإنَّما صُغِّر لفقده شيء منه، وتصغير هذا العدد قياسي عند من يعربه إعراب الممنوع من الصرف[٣]؛ لأن المبُنَيّ عند البصريين لا يجوز تصغيره إلا ما سمع منه في الشاذ، ومن ثَمَّ فإنَّ تصغير هذا العدد عند البصريين شاذٌّ؛ لأنَّهم يبنونه على فتح الجزأين، أمَّا الكوفيون فيعربونه إعراب المنوع من الصرف، ويصغرونه قياسًا، ودلالة التَّصغير فيه تكون للتقريب والتأكيد، ولا يصح أن تحمل على التَّقليل.

---

(١) شرح التصريح لخالد الأزهري:٢/٥٥٩.

(٢) الانتِصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد التميمي:٢٣٠.

(٣) النحو الوافي:٤/٦٨٥.

المبحث الثَّالث: البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ في ضوء ثنائيَّة التَّقريب (الزَّمان - المسافة) والمكانة: (التَّحبُّب - التَّرحُّم)

أما البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ الذي يدور في فلك ثنائيَّة التَّقريب: (الزَّمان – المسافة) فيتجلى في قصد المتكلم من التَّصغير تقريب الزَّمان أو تقريب المسافة، وذكر النَّحويون أنَّ تصغير التَّقريب يختص فيما يُظَنُّ أنَّه بعيد الزَّمان أو المسافة، فمن التَّصغير الذي يفيد تقريب الزَّمان تصغير ظروف الزَّمان نحو: "قُبَيْل"، و"بُعَيْد"، فإذا قال المتكلم: "قدمت قُبَيْل العشاء"، و"نمت قُبَيْل الفجر" يكون قصده أنَّه قد جاء قبل العشاء بوقت قليل، ونام بعد الفجر بقليل، وفي المصباح المنير: "بعد": ظرف مبهم، لا يُعرَف معناه إلا إذا أضيف إلى غيره، وهو ظرف يدل على زمانٍ متراخٍ؛ فإنْ أريد به التَّقريب قيل: "بُعَيْد" بالتَّصغير، ويقال أيضًا: "قبل العصر"، وإذا أريد تقريب الزَّمن قيل: "قُبَيْل العصر"، ونقل عباس حسن عن صاحب المصباح المنير في (بُعَيْد) أنَّه ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا إذا أضيف إلى غيره، وهو يفيد التراخي في الزَّمن فإن أردت تقريب هذا الزَّمن البَعْدي صغرته؛ فقلت: (بُعَيْد)؛ نحو: "جاءني بُعَيْد العصر"، كما تقول (قُبَيْله) تريد التَّقريب للزمن القبلي، ومن تقريب المكان ما جاء في تصغير الظرف المضاف للمكان، أو ما يدل عليه؛ نحو: "فُوَيْق السطح"، و"دُوَيْن السقف"، و"قُبَيْل الشهر"، وهذا النَّوع من التَّصغير يسمى تصغير التَّقريب.

وقول اللغويين والمعجميين في الظرف (بَعْد): "ظرف مبهم لا يعرف معناه إلا إذا أضيف إلى غيره" يقصدون به أنه ظرف لا تفهم دلالته الزَّمانية أو المكانية إلا إذا أضيف لشيء بعده يحدد بعده الدلالي؛ فإنْ أضيف لزمان دل على الزَّمن، وإنْ أضيف لما يدل على المكان دل الظرف على المكان، وهو يدل على التراخي في الزَّمان أو المكان؛ فإن أرادت العرب تقريب هذا التراخي صغروه، كما تبين من الأمثلة التي وردت في مؤلفات الصرفيين، ونقلنا منها

ما يحمل هذا البعد الدلالي، وينسحب كل هذا الكلام بالقياس على الظرف المناقض له(قبل).

وقد يكون هذا التَّقريب في الزَّمان أو في المسافة؛ حيث إنَّ (قبل) و(بعد) ظرفان لا يختصان بزمان ولا بمكان[1]؛ فتقول: "داري قبل دارك" أو "بعده"، و"سآتيك قبل الظهر" أو "بعده"، وهما ظرفان متراخيان إلا إذا صُغِّرا فحينئذ تجري دلالتهما في بعد التَّقريب الدلالي للزمان أو المكان بحسب ما أضيف إليهما، أو ما دل السياق المقالي أو المقامي عليه دون تراخٍ فيهما.

ومن ذلك قول القائل: "يستيقظ الزارع قُبَيْل الفجر"، و"ينام بُعَيْد العشاء"؛ أي: "قبل الفجر" و"بعد العشاء" بزمن قريب منهما، وقس على ذلك كل ما جاء في هذا البعد الدلالي الذي يفيد تقريب الزَّمن.

وقد يقصد المتكلم أيضًا بالتَّصغير تقريب المسافة المادية، فيكون هو البُعد المقصود من التَّصغير، كما يقول القائل "فُوَيْق"، و"تُحَيْت"، وقد ورد عن بعضهم: "بيني وبين النهر فُوَيْق الميل، وتُحَيْت الفرسخ"، وهما مقياسان للمسافة، وقد قصد المتكلم ما يزيد عن الميل قليلا، ويقل عن الفرسخ قليلا، وقد قصد المتكلم مسافة تقع بين الميل والفرسخ، ومن ذلك إذا ما قال القائل: "وقفت قبيل المنزل"، و"ناديت قبيل الغار" يفيد أنَّ الوقوف والنِّداء كان بمكان قريب من المنزل والغار.

ولا يتوقف هذا البُعد القصدي عند المسافة والزَّمان الحقيقيين؛ فقد يراد من المسافة المكانة المعنوية، أو المنزلة التي ليس القياس فيها بمعيار المسافة، ولكنَّها بالمنزلة أو ما يمكن تسميتها بالمسافة المعنوية، أو قرب المنزلة، نحو قول القائل: "فضل الوالدين فُوَيْق فضل الأَوْلاد، وتُحَيْت فضل الأجداد"، وقد ذكر صاحب النحو الوافي أن هذا يسمى تصغير التَّقريب[2]، وذكر ابن

(١) ينظر: النحو الوافي:٢/٢٨٣، ٢٨٤، والمصباح المنير: مادة(بُعَيْد).

(٢) ينظر: النحو الوافي:٢/٢٨٣.

الأنباري في الأضداد أنَّ تصغير المحل قد يأتي على جهة التَّقريب، نحو قولهم: "هذا فُوَيْق هذا"، و"هذا دُوَيْن الحائط"[١]، وفي فتح الكبير المتعال يعرض صاحب الكتاب لقول امرئ القيس:

ضليع إذا استدبرته سد فرجه * بضاف فُوَيْق الأرض ليس بأعزل**[٢].

يقول: و(فُوَيْق) تصغير (فوق)، وهو تصغير التَّقريب؛ مثل: (قُبَيْل) و(بُعَيْد) في تصغير (قبل)، و(بعد)، ونصَّ عليه كثير من العلماء تحت عنوان تصغير التَّقريب؛ منهم أبو البركات الأنْباري في الإنْصاف؛ حيث قال: ومن ضروب التَّصغير ما يأتي للتحقير كـ(رُجَيْل)، والتَّقليل كـ(دُرَيْهِمات)، والتَّقريب كـ(قُبَيْل المغرب)، والتعطف كقول النبي ﷺ: "أُصَيْحابي أُصَيْحابي"، والتَّعظيم..إلخ[٣]، وورد ذلك عند كثير من الشرَّاح كمحب الدين الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش في شرحه للتسهيل؛ فنص على أن التَّصغير يأتي لتحقير ما يُظَنُّ أنَّه عظيم، وتقليل ما يُظَن أنَّه كثير، وتقريب ما يُظن أنه بعيد، وزاد الكوفيون ما يفيد التَّعظيم[٤]، وتأوله البصريون تأويلا مناسبًا، ولم يخرج عن أمثلة صاحب التسهيل، والشيخ خالد في التوضيح؛ حيث قال: فوائد التَّصغير ست: تقليل الشيء في ذاته، كـ(كُلَيْب)، وتحقيره في شأنه كـ(رُجَيْل)، وتقليله في الكم كـ(دُرَيْهِمات)، وتقريبه في الزَّمان، كـ(قُبَيْل العصر)، و(بُعَيْد المغرب)، وتقريبه في المسافة، كـ(فُوَيْق المرحلة)، و(تُحَيْت البَريد)، وتقريبه في المنزلة، كـ(صُدَيِّقي)[٥]، وكذلك العكبري في اللباب؛ فذكر أنَّ من التَّصغير ما

---

(١) الأضداد لابن الأنباري:٢٩٣.

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو في ديوانه، بتحقيق المصطاوي:٥٩، وشرح المعلقات لمحمد علي طه؛ المسمى فتح الكبير المتعال:١/١٣٤.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري:١/١١٣.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش:١٠/٤٨٥٩.

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري:٢/٥٥٩.

يأتي لتقريب ما يتوهم أنَّه بعيد، كقولك: "قُبَيْل العصر"، و"بُعَيْد الفجر"[١]، والمرادي في شرحه لألفية ابن مالك؛ حيث قال إنَّ من التَّصغير ما يأتي لتقريب الزَّمان، نحو: "بعيد العصر"، أو لتقريب المسافة كـ"دُوَيْن السماء"، أو لتقليل الكمية، كما في "دُرَيْهِمات"، أو لتقريب المنزلة، كما في "صُدَيِّقي"، وزاد الكوفيون على هذه الفوائد دلالة التَّعظيم..إلخ[٢]، ومن اللغويين الثعالبي في فقه اللغة؛ فقال ومن التَّصغير ما للتنقيص؛ يريد التَّقليل، نحو "لم يبْقَ من بيت المال إلا دُنَيْنِيراتٌ"، و"لم يبقَ من بَنِي فلان إلا بُيَيْتٌ"، وقد مرَّ ذكره في مبحث التَّقليل، ومن التَّصغير ما هو للتقريب؛ نحو: "أنا راحل بُعَيْد العيد"، و"جاءني رجل قُبَيْل الظهر"، واحتج على هذا النَّوع ببيتُ امرئ القيس السابق[٣]، وإلى هذا الرأي ذهب من العصر الحديث الحملاوي في شذا العرف؛ حيث قال: "ومنه لتقريب الزَّمان كـ"قُبَيْل العصر"، و"بُعَيْد الفرسخ"[٤]، والشيخ مصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية فجاء بأمثلة جديدة تدلُّ على البُعد الدلالي الذي يفيد تقريب الزَّمان والمسافة؛ فقال ومن تقريب الزَّمان قولك: "جئت قُبَيْل المغرب"، و"ذهبت بُعَيْد العشاء"، و"جلست دُوَيْن المنبر"، و"مرت الطائرة فُوَيْقنا"؛ فزاد على القدامى تصغير ظرف المسافة (دون) في مثاله: "جلست دُوَيْن المنبر"[٥]، ويرى الباحث أنَّه زاد التوضيح بهذا المثال؛ لأن النُّحاة قد نصُّوا على نظائر هذا الظرف بأنَّه يجوز تصغيرها لغرض التقريب، وأن الإضافة هي التي تزيل إبهام مثل هذه الظروف، ومثَّلوا على ذلك بالظرفين (قبل) و(بعد)، ويرى الباحث أن قياس (دون) عليهما في كل ما سبق قياس صالح لا شيء فيه، وهو الذي جعل الغلاييني يمثل به.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:١٥٨/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي:١٤١٩/٣.

(٣) ينظر: فقه اللغة وسر العربية للثعالبي:٢٧١.

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف للحملاوي:٩٩.

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية:٨٥/٢.

وتتلخص الأبعاد الدلالية للتَّصغير فيما يلي:

١-الدلالة على صغر الحجم، مثل: (كليب)، و(كتيب)، (لقيمة).

٢-الدلالة على تقليل العدد، مثل: (وريقات)، و(دريهمات)، و(لقيمات).

٣-الدلالة على قرب الزَّمان، مثل: (قُبَيْل العشاء)، أو قرب المسافة، مثل: (الحقيبة دُوَيْن الرف)، ويضيف الباحث ما يدل على قرب المنزلة، كما في "فضل الوالدين فويق فضل الأولاد، وتحيت فضل الأجداد".

٤- الدلالة على التَّحقير، وهو أصل ما وضع له، مثل: "ألهاك هذا الشويعر".

٥- الدلالة على التَّحبُّب، مثل: "في دارك جويرية كالغزيل".

٦- الدلالة على التَّعظيم، وهو ما أثبته الكوفيون، مثل: "أصابتهم دويهية أذهلتهم"(١)، وأورد هذه الدلالات الستة كل من ابن العثيمين، وصاحب معجم القواعد العربية، والحازمي في شرحه للألفية.

والصحيح وجود كل هذا الأنواع من التَّصغير الذي أجمع عليه النُّحاة من مختلف المدرستين، ونصوا على وجوده، ولم ينكره أحد منهم، ولم يقع الخلاف بينهم إلا على الذي أسماه الكوفيون بتصغير التَّعظيم، وقد قربه البصريون إلى الدلالة التي وضع لها التصغير تأويلا مقبولا يقربه من الدلالة التي قال بها الكوفيون.

وخلاصة القول أنَّ تصغير التَّقريب قد يأتي لتقريب الزمان إذا كان الظرف يدل على الزَّمن، ويأتي لتقريب المسافة إذا جاء الظرف دالا على المسافة، وهذه دلالات ثابتة في نحو هذه الأمثلة جاء بها مورفيم التَّصغير، فضلا عن الدلالات الفرعية التي يفرضها السياق الكلامي والمقامي.

أما البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لثنائيَّة المكانة: (التَّحبُّب - التَّرحُّم) فقد يقصد المتكلم بالتَّصغير البُعْدَ الدلالي الذي يفيد قرب المكانة، ويتمثل في مظهرين؛

(١) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني:١٥٦.

أولهما التَّحبُّب، ويكثر في الأحياء، والموجودات، وآخرهما: التَّرحُّم ويكثر في الأموات وذكر مآثرهم، أو القريبين منهم، ومن التَّحبُّب وإظهار الود قول القائل لصديقه: "يا صُدَيِّقي"، ولابنته: "يا بُنَيّتي"، ومن التَّرحُّم والشفقة قول القائل: "هذا بائس مسيكين"(١)، وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري في الأضداد؛ فقال: "قد لا يُقْصَد من التَّصغير التَّحقير، وإنما يأتي لإرادة الرحمة والمحبة، وأنشد:

يا ابن أمِّي ويا شُقَيِّقَ نفسي *** أنت خليتني لأمر شديدِ"(٢).

وقال صاحب الإرشاد في هذا البيت: المعنى الحامل على التَّصغير غالبًا التحقير، وقد يحمل على الحبِّ؛ فيُسَمَّى تصغير التَّحبُّب، ووجه عليه هذا الشاهد(٣)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾(٤)، وإلى هذا البُعد الدلالي المقصدي ذهب صاحب النَّحو الوافي في توجيه مثل هذه الشواهد؛ فقال: "والتَّصغير هنا للتحبب وإظهار الود، كما يأتي للشفقة وإظهار الرحمة في نحو: "هذا البائس مسيكين"(٥)، ومنه قول العرب: "يا عُمَيْمَةُ أدخلكِ الله الجنة"(٦).

---

(١) ينظر: النحو الوافي:٤/٦٨٤.

(٢) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، وهو في الكتاب لسيبويه:٢/٢١٣، والمقتضب للمبرد:٤/٢٥٠، والأضداد لابن الأنباري:٢٩٣، والحلل في شرح ابيات الجمل للبطليوسي:٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش:١/٣٥٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك:٣/١٣٢٥، وشرح ابن الناظم:٤١٣، وأوضح المسالك لابن هشام:٤/٣٤، وشرح التصريح لخالد الأزهري:٢/٢٣٨، وهمع الهوامع للسيوطي:٢/٥٣٣، والنحو الوافي لعباس حسن:٤/٦٨٤.

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين بن قيم الجوزية:٢/٩٢٢.

(٤) لقمان:١٧.

(٥) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن:٤/٦٨٤.

(٦) الأضداد لابن الأنباري:٢٩٣.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

وفي منتهى هذا الطَّواف حول البُعد المَقْصِدي التَّدَاوليّ لشواهد التَّصغير وأمثلته في ضوء الثنائيَّات الدِّلالية من الدراسة التأصيليَّة الصرفيَّة، يجدر بالباحث أن يذكر أهم ما توصَّل إليه من نتائج على النَّحو التَّالي:

١-يمكن اختصار مظاهر الجِدَّة والتباين في هذا البحث في ثلاثة عناصر مهمة؛ أولها: تحديد نطاق البعد التداولي المقصدي لشواهد التصغير وأمثلته التي وردت في كتب الصرفيين. وثانيها: الوقوف على مفهوم ثنائيات التصغير الدلالية وأمثلتها. ثالثها: تأصيل هذا البعد في ظلال المقصدية التداولية عن طريق الإشارة إلى الجذور التراثية اللغوية والنحوية والصرفية التي نبت عليها هذا البعد.

٢-التداولية عند تشارل موريس نظرية تدرس المعنى المبنيَّ على اللفظ المستعمل عند المرسل والمستقبِل بغرض كشف الدلالة المقصودة، وهي عند الناقد مسعود صحراوي علم قائم برأسه يدرس الاستعمال اللغوي في الطبقات المقامية المختلفة.

٣-خلص الباحث بعد التأصيل إلى أنَّ التداولية نظرية حديثة ذات مبادئ ومرتكزات معروفة عند علمائنا القدامى، ولكن تحت مسميات ومصطلحات متباينة.

٤-قام الباحث بتأصيل موجز للتداولية في كتب التراث اللغوي والنحوي بواسطة الاستشهاد ببعض النصوص والأمثلة التي جاء بها كدلائل على تجذُّر هذه النظرية ببعض مبادئها في تراثنا اللغوي التليد.

٥-رصد الباحث أنَّ المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها التداولية في بعض نظرياتها كنظرية الأفعال الكلامية التي تُبنى على بعض المبادئ والمعايير كمبدأ الصدق والكذب والمطابقة ومعيار القصد قد تكلم عنها علماؤنا القدامى، وكانوا على وعيٍ تامٍّ بهذه المعايير والمبادئ التي اعتبروها ضرورة لفهم المعني المراد(المقصود).

٦-وقع البعد المقصدي لشواهد التصغير وأمثلته في كتب الصرفيين بين مجموعة من الثنائيات والأزواج الدلالية كثنائية (التحقير التعظيم)، وثنائية التقليل في (الكم والعدد)، أو (الحجم والذات)، وثنائية التقريب في (الزمان والمسافة)، أو في المنزلة والمكانة في (التحبب والترحم)، وهذه هي الأبعاد المقصدية التي دار في فلكها الصرفيون في شواهدهم المنقولة وأمثلتهم المصنوعة.

٧-المعنى الأصلي الذي وضع له التصغير عند البصريين لا يخرج عن التحقير أو التقليل أو التقريب، وما عداه فهو متأول عندهم، أما الكوفيون فقد جاءوا بأبعادٍ تداولية مناقضة في بعض الشواهد والأمثلة كدلالة التعظيم والتحبب والترحم والإشفاق، ومن ثَمَّ فقد خرج البعد الدلالي عند الكوفيين من التحقير إلى التعظيم، ومن التقليل إلى التهويل، ومن التقريب إلى التودد والتحبب والترحم.

٨-للتصغير دلالة لازمة تتحقق من البنية التركيبية، وهي الاختصار اللفظي؛ لأنَّ مورفيم التصغير بمثابة الصفة، واللفظ المصغر بمثابة الموصوف، وتجتمع هذه الدلالة مع الدلالات الأخرى التي يكتسبها التصغير من السياق المقالي والمقامي.

٩-السبب الذي جعل سيبويه وحده يجيز قياس تصغير(أفعل) التعجب هو مشابهته اسم التفضيل في صياغته وشروطه.

١٠-تنوعت شواهد التصغير وأمثلته في كتب الصَّرف بين المنقول والمصنوع؛ وتنوع المنقول بين الشواهد القرآنية والحديثية والأقوال المأثورة عن بعض الصحابة وأمثال العرب وأقوال الأعراب، أما المصنوع فهو يقتصر على أمثلة الصرفيين أنفسهم.

١١-قصد الباحث بمفهوم الثنائيات الدلالية الجديدة في هذا البحث تلك الأزواج الدلالية التي يدور فيها التصغير في سياقات الشواهد والأمثلة التي اعتمد عليها الصرفيون.

١٢-لاحظ الباحث أنَّ الكوفيين قد أراحوا أنفسهم من التَّأويل فيما خرج عن المعاني الأصلية للتصغير، وذهبوا إلى البعد المقصدي مباشرة من خلال السياق المقالي والمقامي، أما البصريون فقد وفَّقوا بين المعنى الأصلي للتصغير والمعنى السياقي للفظ المصغَّر.

١٣-جاء مصطلح التحقير في كتب النحو والصرف بمعنيين؛ الأول: مرادف للباب بمعنى التصغير. والثاني: ما يؤديه اللفظ المصغَّر من دلالة داخل السياق الكلامي.

١٤-جاءت ألفاظ التصغير في القرآن الكريم في قسمين؛ الأول: الأعلام، وهي على الترتيب:(عزير)، و(شعيب)، و(قريش)، والثاني: في الأسماء واقتصر على لفظة (بُني) المفردة، و(بَنِي) المجموعة.

١٥-جاءت لفظة (ابن) في مواضعها جميعًا القرآن الكريم لبعد دلالي مقصود يدور بين التعظيم والتحبب والإشفاق.

١٦-ذهب الكوفيون إلى ثبوت تصغير التعظيم، وأنكره البصريون لمخالفته دلالة التصغير التي وضع لها وتأولوه بالتقريب أو التقليل توفيقًا بين البعدين الدلاليين المتنافضين؛ التحقير والتعظيم.

١٧-ذهب المبرد إلى أنَّ سبب اختيار الجمع السالم المؤنث لمفرد جمع التكسير المصغَّر أنَّ كلَّ ما لا يعقل يجمع بالألف والتاء، ويرى الباحث أنَّ لذلك سببًا آخر يرجع إلى أنَّ جمع السلامة يدل على القلة، ولو دل على الكثرة لوقع التعارض الدلالي في اللفظ المصغر المجموع بسبب الجمع بين صيغة التصغير التي تفيد القلة، وصيغة الجمع التي تحمل دلالة الكثرة.

١٨-تصغير العدد(أحد عشر) عند البصريين شاذٌّ بسبب بنائه على فتح الجزأين، وصَحَّ تصغيره على الشذوذ عندهم؛ لأنَّه لم يقصد منه العدد بشكله ومقداره، وأجاز الكوفيون قياس تصغيره؛ لأنَّهم يعربونه إعراب الممنوع من الصرف، وأنَّ دلالة التصغير فيه عندهم للتقريب والتوكيد.

١٩-جاء البعد المقصدي التداولي لشواهد التصغير وأمثلته في ضوء الثنائيات الدلالية الآتية:

*ثنائية الحكم: (التحقير - التعظيم).

*ثنائية التقليل في: (الكم - العدد)، والتقليل في: (الحجم - الذات).

*ثنائية التقريب في: (الزمان - المسافة)، والتقريب في المنزلة أو المكانة: (التحبب - الترحم).

٢٠-كشف هذا البحث عن البعد المقصدي التداولي لشواهد التصغير وأمثلته الصرفية، والذي تبين أنه يجرى في مدار ثنائية دلالية لا يخرج عنها، وإنْ كان النُّحاة قد اختلفوا في الوصول إلى هذا البعد تصريحًا أو تأويلا.

ويوصي الباحث من يأتي بعده بدراسة النظريات اللغوية الحديثة بعيني التراث والمعاصرة فيفيد من الحديث بواحدة، ويرى بالأخرى قيمة التراث الذي تركه لنا علماؤنا الأوائل حتى قيل فيهم: هل ترك الأوائل للأواخر شيئًا؟

هذا وقد جمعت لثنائيَّات التَّصغير الدِّلالية بإيجاز ما فرضته طبيعة المباحث العلمية، من تحصيل للمادة، وتوثيقٍ للشواهد، وتدقيق للنُّصوص، وإحكام للصِّياغة، وتنويع للمراجع، وتَتَبُّعٍ للمنهج، بشرح موثَّقٍ، وتحليلٍ مدقَّق، كما ذكرتُ ما أغْنى من النَّصوص الدَّالة على الأحكام العلمية التي جاءت في ثنايا هذا البحث بعد التأكد من صحَّتِها، وطرحِ ما لم تنُصَّ عليها النَّصوص منها، وقمت بضبط الشَّكل لكلِّ ما هو ملبس من الأَبْنِيَة الصرفيَّة لا سيَّما الشواهد التي بنى عليها الصَّرفيُّون أحكامهم وقواعدهم وتوجيهاتهم، والتزمت توثيق الشَّواهد الشِّعرية، ونسبتها إلى قائليها قدر الممكن إلا ما جاء منها غير منسوب لشاعر، ولا معزوٍّ لقائل، وأيَّدت فكرة البحث بمواضع التَّصغير في القرآن الكريم، وبيَّنت الألفاظ التي جاءت بالتَّصغير فيه تجري على بُعْدٍ تداوليٍّ محدِّدًا هذا البُعد.

وقد أفرغتُ في هذا العمل من دلوي قدرَ طاقتي، وأمددته بما استطعت من قدرتي، وعكفت عليه طيلة ما أتيح من فترتي، وبذلتُ له من جَهدي كلَّ ما في

وسعي، فلا يُعَجِّلنَّ عليَّ القارئ المتمحِّص بعينَ الناقد المتفحِّص، ونقد الواقف المتمهِّل فيما يراه من خطأ، أو تقصير، أو سهوٍ؛ فإنَّ ذلك مما لم يسلم منه أحدٌ، ولم يتجاوزه بشرٌ، فقد أبى الله أنْ يكون الكمال إلا له وحدَه، وأنَّ الإنْسانَ محلُّ النِّسيان، والنَّقص سمة البشر؛ فما كان من خطأٍ، أو سهوٍ، أو تقصيرٍ فهو منِّي، وما كان من توفيق فمن عند الله، وحسبي أنَّني ما تعمَّدت خطأً، ولا ادَّخرت جهْدًا، ولا أردتُّ هوًى، ويكفى أنَّني قدْ زَوَّدتُ نفسي معرفةً لم تكن حاضرةً لديَّ لولا تتبعُ مسائلِ هذا البحث، وجمعُ شتاتِ مادَّته، وفهمُ دلالاتِ نصوصه، وتحليلُ جُمَلِهِ وعباراتِه، وتلك هي الغاية الكبرى، والفائدة العظمى، التي خرج بها الباحث من الظُّلمات إلى النور، وأسأل الله العليَّ القدير أنْ يغفرَ لي ما زلَّ فيه قدمي، أو نبا به قلمي، أو قَصَّرَتْ عنه في التعبير لغتي، أو ما مالَ به عن الصواب إدراكي وفهمي، فأستغفر الله –جل شأنُه– وأسأله الصفح عنه.

وإِذَا أَخْطَأْتَ فَصَحِّح الغَلَط * فَلَيْسَ غَيْرُ اللهِ مَنْ لَمْ يَسْهُ قَطْ.**

وأخيرًا أبعث شذور عقود الشكر، وفوائح زاكي العطر، لكلِّ منْ أسهم في سَدِّ خلَلِه، وإرساءِ دعائِمِه، ورتْق فتقه، وألتمس من القارئ العزيز أن ينظرَ إلى هذا العمل بعين المعين، ويقلب في صفحاته بيد العفو عما هو فوق القدرة، والتجاوز عن بعض مَا لم تحققه المهارة، وأنْ يحتسب له ما فيه من عزيمِ الجدِّ، وخالص الكَدِّ، وأنَّ الغايةَ الكبرى هي تحصيل الفائدة، وحدوث المعرفة، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قائمة المراجع

الأبعاد التداولية في الخطاب القرآني، سورة البقرة أنوذجًا، عيسى تومي، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥م.

ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ت:رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١/١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، برهان الدين بن قيم الجوزية، ت: محمد عوض، نشر أضواء السلف، الرياض، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياش أدراوي، منشورات ضفاف، ٢٠١١م.

الأصول في النحو، ابن السراج(ت:٣١٦هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣١هـ.

الأضداد، ابن الأنباري، ت:محمد ابي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمَّان، ط:٢/١٤١٨هـ.

أمالي ابن الشجري، ت:محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١/١٤١٣هـ=١٩٩١م.

الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد التميمي(٣٣٢هـ)، ت:د./زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، ط:١/١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط:١/١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري المصري، ت: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

البديع في علم العربية، لابن الأثير(ت:٦٠٦هـ)، ت:د./فتحي أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى، ط:١/١٤٢٠هـ.

بنية الثنائيات الضدية وصيغها في تعليم العربية للناطقين بغيرها، بدر العبد القادر، مجلة التربية، ج عين شمس،ع:٢٦، ج:٤، ٢٠٢٠م.

تاج العروس، الزبيدي، ت:مجموعة محققين، دار الهداية، د.ت.

التَّداوليَّة عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط:١/٢٠٠٥م.

التداولية في النحو العربي، فيصل مفتن كاظم، بحث منشور عرى شبكة الإنترنت.

التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، دار الحوار للنشر، ط:١/٢٠٠٧م.
التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ)، ت:د./عوض القوزي، ط:١/١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
التكملة والذيل، الصغاني، ت:مجموعة محققين، دار الكتب، القاهرة، د.ت.
التمهيد لما في الموطأ من المعاني، ابن عبد البر، وزارة الأوقاف، الكويت، ط:١/١٤٢٣هـ=٢٠١٢م.
تهذيب اللغة، الأزهري، ت:محمد عوض، دار إحياء التراث، بيروت، ط:١/٢٠٠١م.
توضيح المقاصد، المرادي، ت:عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط:١/ ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.
ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيد، بيروت، ط:٢٨/١٤١٤هـ=١٩٩٣م.
جمهرة الأمثال، العسكري، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
الحلل في شرح أبيات الجمل، البطليوسي، نسخة المكتبة الشاملة، غير موافق للمطبوع.
الحيوان، الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:٢/١٤٢٤هـ.
دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت:محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط:٣/١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري(ت:٤٩٩هـ)، ت:محمد سليم الجندي، دار صادر بيروت، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.
سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
سقط الزند، أبو العلاء المعري، دار صادر بيروت، ١٤٧٦هـ=١٩٥٧م.
سنن ابن ماجة، ت:شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العلمية، ط:١/ ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.
السنن الكبرى، البيهقي، ت:محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:٣/١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ت:نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.

شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي (المقاصد الشافية)، ت:مجموعة من العلماء، نسخة الشاملة.

شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله الحازمي، إصدار الشاملة، ١٤٣٢هـ.

شرح التسهيل، ناظر الجيش(تمهيد القواعد)، ت: علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

شرح التصريح، خالد الأزهري (التصريح بمضمون التوضيح)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

شرح درة الغواص، الخفاجي، ت:عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، ط:١/١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي(ت:٦٨٦هـ)، ت:محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.

شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ت:تميم ياسر، مكتبة الرشد، الرياض، ط:٢/١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

شرح صحيح البخاري (فتح الباري)، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، ت:عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ت.

شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت:عبد المنعم هريدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط:١/١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي(ت:٣٦٨هـ)، ت:أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/٢٠٠٨م.

شرح المعلقات (فتح الكبير المتعال)، محمد علي طه الدرة، مكتبة السوادي، جدة، ط:٢/١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

شرح المفصل، لابن يعيش(ت:٦٤٣هـ)، تقديم:أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت:محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

صحيح مسلم، ت:محمد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
الصرف، حاتم الضامن، طبع جامعة الوصل، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩م.
علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط:٥/١٩٩٨م.
عون المعبود وحاشية ابن القيم، محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:٢/١٤١٥هـ.
غريب الحديث، ابن قتيبة الدينوري، ت:عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط:١/١٣٩٧هـ.
فضائل الصحابة، الإمام أحمد بن حنبل، ت: وصي محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:١/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، ت:عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط:٢/١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول، ترجمة مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.
الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:٣/ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
الكشف عن مساوئ شعر المتنبي، ابن عباد بن العباس، ت:محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط:١/١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.
اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري(ت:٦١٦هـ)، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:١/١٤١٦هـ=١٩٩٥م.
لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت، د.ت.
اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط:١/١٩٩٨م.
اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، ت:إبراهيم سالم الصاعدي، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط:١/١٤٢٤هـ.
ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، ت:رمضان عبد التواب، دار العروبة، الكويت، د.ت.
مجالس ثعلب، نشر المكتبة الشاملة.
مجمع الأمثال، الميداني النيسابوري، ت:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

محاضرات في علم اللسان العام، دي سوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة: أحمد حبيبي، ط: أفريقية الشرق، ١٩٨٧م.
مسند أحمد(مسند البصريين)، ت:أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط:١ ١٤١٦هـ =١٩٩٥م.
المصباح المنير، الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
المصنف، الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، الهند، ط:٢/١٤٠٣هـ=١٩٨٣.
المعجم الكبير للطبراني، ت:حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت.
مقاييس اللغة، ابن فارس، ت:عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
المقتضب، المبرد، ت:عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
الموجز في قواعد العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تأليف الإمام مالك بن أنس، ت:عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
النحو الوافي، عباس حسن(ت:١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط:٤/١٩٧٨م.
نوادر أبي زيد الأنصاري، ت:محمد عبد القادر، دار الشروق، ط:١/١٤٠١هـ =١٩٨١م.
الوساطة بين المتنبي وخصومه، لعبد العزيز الجرجاني، ت:محمد أبي الفضل وعلي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، د.ت.
همع الهوامع، السيوطي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.